15

الخصخصة في الاقتصاد الألماني

5

الاسكان وآليات جديدة لحل الأزمة

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2188)السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تموز 2011

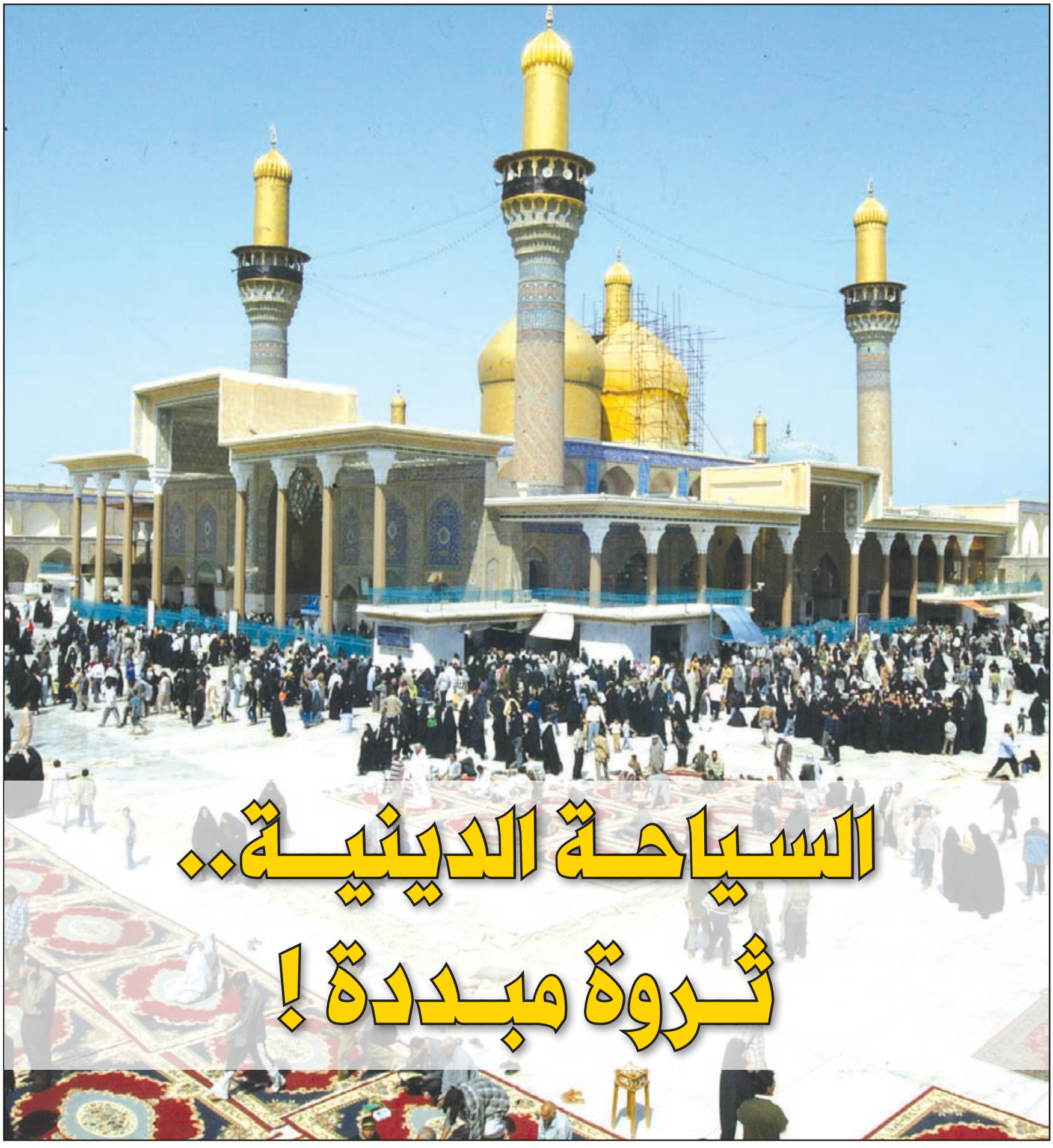

السياحة الدينية.. ثروة مبددة!

الاقتصادي | العدد (2188) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تموز 2011

فيما توقع عقد غاز مبدئياً قريباً

النفط: إنشاء أربعة مصافٍ لرفع الطاقة الإنتاجية إلى مليون ونصف المليون برميل يومياً

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد مصدران مطلعان أن العراق يعتزم توقيع عقدا مبدئيا بقيمة ١٢ مليار دولار مع رويال داتش شل لاحتجاز الغاز في حقول النفط الجنوبية فيما أعلنت وزارة النفط مؤخرا أن المصافي الأربعة التي تعتزم إنشائها سترفع إنتاج العراق من المشتقات النفطية إلى مليون و ٥٠٠ ألف برميل يومياً

وقال المصدران أنه تمت تسوية خلافات بين وزارة النفط وشل وميتسوبيشي الشركة اليابانية الشريكة في المشروع كانت سببا في تأخير المشروع المشترك مع شركة غاز الجنوب العراقية منذ التوصل لسودة الاتفاق في عام ٢٠٠٨.

وذكر مصدر بوزارة النفط "اتفقنا على كل شيء. التوقيع المبدئي يوم الثلاثاء."

وقال مصدر آخر مطلع على الاتفاق إن النسخة النهائية من العقد والتي تأجل توقيعها نتيجة مشاكل قانونية وخلافات سياسية سترفع للحكومة لإقرارها عقب التوقيع عليها بالأحرف الأولى هذا الأسبوع.

وعانى العراق لسنوات من انقطاع الكهرباء وهو مهدد باستمرار العجز في الكهرباء لسنوات إلى أن يتم احتجاز الغاز المصاحب من حقول نفط ضخمة في الجنوب لتغذية محطات كهرباء جديدة.

وحسب الاتفاق مع شل يمكن احتجاز أكثر من ٧٠٠ مليون قدم مكعبة من الغاز من ثلاثة حقول جنوبية هي الرميلة والزبير وغرب القرنة المرحلة الأولى للمساعدة في تلبية الطلب سريع النمو على الكهرباء.

وكانت العقود الأجلة لمزيج برنت والخام الأمريكي الخفيف عززت موجة صعود مطلع الأسبوع الماضي بعدما قلصت مكاسبها لفترة وجيزة، وذلك بعدما أظهر تقرير حكومي تراجع الطلبات الجديدة للحصول على إعانة بطالة في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، ومدعوما بانخفاض أكبر من المتوقع في مخزونات الخام الأمريكية، وتحسن شهية المستثمرين عقب توقعات متفائلة للنفط من بنوك كبرى.

وقالت مصادر اقتصادية: إن مخزونات الخام الأمريكية تراجعت ٣,٢ مليون برميل وهو معدل أكبر من المتوقع. ونشرت بنوك الاستثمار الكبرى "جولدمان ساكس" و"مورجان ستانلي" و"باركليز كابيتال" توقعات متفائلة للعوامل الأساسية لسوق النفط هذا الأسبوع، في حين حذر البعض من تقلص فائض الطاقة الإنتاجية.

وارتفع خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال ثلاثة دولارات إلى ١١٦,٦٢ دولار للبرميل بعد تداولات في نطاق بين ١١٣,٧٥ و١١٦,٧٠ دولار.

وفي بورصة نيويورك التجارية "نايمكس" ارتفع الخام الأمريكي الخفيف تسليم آب (أغسطس) ٢,٢٠ دولار إلى ٩٨,٨٥ للبرميل بعد تداولات من ٩٦,٩٩ إلى ٩٩,٠٥ دولار.

وأظهرت بيانات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية أمس أن مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام ومنتجات تكريره سجلت انخفاضات طفيفة الأسبوع الماضي، إذ إن زيادة معدلات تشغيل المصافي أضعفت أثرها زيادة واردات الخام. وقالت الإدارة في تقريرها: إن مخزونات الخام نقصت ٨٨٩ ألف برميل إلى ٣٥٨,٥٨ مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الأول من تموز (يوليو). وكان محللون تنبأوا بهبوط قدره ٢,٣ مليون برميل.

وهبطت مخزونات البنزين على غير المتوقع ٦٣٤ ألف برميل إلى ٢١٢,٥٤ مليون برميل مخالفة تنبؤات المحللين بزيادة قدرها ١٠٠ ألف برميل. وسجلت مخزونات المقطرات ومنها زيت التدفئة والديزل هبوطا غير متوقع، إذ نزلت ١٩١ ألف برميل إلى ١٤٢,٠٥ مليون برميل مخالفة توقع المحللين بزيادة قدرها ٧٠٠ ألف برميل. وزاد معدل تشغيل المصافي ٠,٣ نقطة مئوية إلى ٨٨,٤ في المائة من طاقتها الإنتاجية. وارتفعت واردات الخام الأمريكية ٩٧٦ ألف برميل يوميا إلى ٩,٨٢ مليون برميل يوميا.

إلى ذلك أعلنت وزارة النفط أن المصافي الأربعة التي تعتزم إنشائها سترفع إنتاج العراق من المشتقات النفطية إلى مليون و ٥٠٠ ألف برميل يومياً، مؤكدة أن العراق سيتحول من مستورد إلى مصدر للمشتقات النفطية بعد انجاز تلك المصافي، فيما أشارت إلى أن مصفى كربلاء هو الأكثر إقبالا للاستثمار قياسا بالمصافي الأخرى.

وقال وكيل وزارة النفط لشؤون التصفية وصناعة الغاز احمد الشماع في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة النفط تجري حاليا اتصالات مع عدد من المستثمرين لغرض تنفيذ وإنشاء أربعة مصافي في أربع محافظات عراقية"، مبينا أن "هذه المصافي سترفع إنتاج العراق من المشتقات النفطية إلى مليون و ٥٠٠ ألف برميل يومياً، وبذلك يتحول من مستورد للمشتقات النفطية إلى مصدر لها".

وأضاف الشماع "المصافي التي تعتزم الوزارة إنشائها هي مصفى في محافظة كربلاء ومصفى في محافظة ميسان ومصفى في محافظة كركوك وبطاقة ١٥٠ ألف برميل يوميا لكل واحد منها، إضافة إلى مصفى الناصرية في محافظة ذي قار بطاقة ٣٠٠ إلف برميل يوميا"، مشيرا إلى أن "مصفى كربلاء هو أكثر المصافي تقدما وإقبالا عليه من قبل المستثمرين قياسا بالمصافي الثلاثة الأخرى".

وتابع الشماع أن "مصفى ميسان تقدم لاستثماره ائتلافان يضمان شركات أجنبية وإقليمية ومحلية للاستثمار فيه وان الوزارة بصدد التباحث معهما"، لافتا إلى أن "بعض الشركات فاتحت وزارة النفط للاستثمار في مصفى الناصرية الذي ما زال في المراحل الاولى من التصميم".

وأشار الشماع إلى أن "مصفى كركوك يعد الأقل من بين المصافي الثلاثة الأخرى جذبا للاستثمار حيث لم ترد حتى اليوم إي طلبات جادة للاستثمار فيه"، مؤكدا أن "الاستثمار في المصافي الأربعة سيكون إما استثماراً قائماً بذاته أو بالمشاركة مع وزارة النفط".

ووقعت وزارة النفط خلال العام ٢٠٠٩، عقدا مع شركة فوستر ميلر الأمريكية لتصميم مصفى الناصرية بطاقة ٣٠٠ الف برميل باليوم، وعقد مع مجموعة شركات شوب الأمريكية لتصميم مصفيي كركوك وميسان بطاقة ١٥٠ ألف برميل لكل منهما، وعقد مع شركة تكنيل الايطالية لتصميم مصفى كربلاء بطاقة ١٥٠ ألف برميل يوميا.

وكان مجلس النواب العراقي صادق، في الثامن من شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٧، على قانون الاستثمار الخاص بنشاط تصفية النفط الخام، من خلال إنشاء مصاف لتكرير النفط في العراق، وهو يسمح للقطاع الخاص بإنشاء مصاف لتكرير النفط الخام وامتلاك منشآت وتشغيلها وإدارتها وتسويق منتجاتها، على أن تكون نسبة ٧٥٪ من عامليها من العراقيين، وأن تبقى ملكية الأرض للدولة العراقية.

ويملك العراق عدداً من المصافي منها مصفى بيجي الواقع في محافظة صلاح الدين، وينتج نحو سبعة ملايين لتر من البنزين يومياً، وخمسة ملايين لتر يومياً من مادة النفط الأبيض، في حين تم إنشاء مصفى الدورة في بغداد عام ١٩٥٣ وباشر بالإنتاج عام ١٩٥٥ وتبلغ طاقته الإنتاجية ٩٠ ألف برميل يومياً، و يقوم بإنتاج كافة المشتقات النفطية وهو يسد حاجة المناطق الوسطى بالمشتقات النفطية، ومصفى البصرة إضافة إلى مصاف صغيرة في النجف ومصفى الكسك في الموصل ومصفى في السماوة ومصفى كركوك.

ووقع العراق، خلال العام الحالي ٢٠١٠، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يوميا في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

يذكر أن العراق يعاني من قدم منشآته النفطية،

الاقتصادي | العدد (2188) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تموز 2011

مصادر: آفاق جديدة نحو تطوير العلاقات الاقتصادية العراقية الألمانية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلن نائب رئيس البعثة الألمانية في العراق أن حجم التبادل الاقتصادي بين البلدين بلغ نحو مليار يورو خلال السنوات الأربعة الماضية، لكن خبراء يجدون حجم التبادل متواضعاً بالنسبة للفرص الاستثمارية الهائلة المتاحة في العراق.

وبلغ حجم التبادل الاقتصادي بين العراق وألمانيا نحو مليار يورو خلال السنوات الأربعة الماضية، توزعت على قطاعي الطاقة والصناعة بشكل رئيسي، فضلاً عن إعادة بناء وتطوير البنى التحتية المتهالكة في العراق، كما أعلن أولريش كنه، نائب رئيس البعثة الألمانية في العراق والقائم على أعمالها.

وتوقع كنه في الوقت ذاته أن يتطور التبادل الاقتصادي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، حيث قال في حوار خاص مع دويتشه فيله إن "ألمانيا تعمل على توفير شبكة استثمار قوية تمهد الطريق للمستثمرين الألمان الراغبين في العمل في العراق"، مبيناً أن بلاده تنسق مع الوزارات العراقية لتمثيلها لـ"حين تنفيذ اتفاقية حماية الاستثمار الموقعة بين البلدين".

وعن طبيعة التبادل التجاري بين البلدين أضاف كنه: "التبادل يقتصر في المرحلة الحالية على تطوير البنية التحتية كإعادة تأهيل السدود والموانئ في جنوب العراق وشماله وتصدير الآلات والمعدات التي تدخل في تطوير قطاعي الصناعة والنقل".

وعن سبب عدم دخول الشركات الألمانية المنافسة لاستثمار حقول النفط العراقي، أوضح كنه أن "النفط العراقي لا يناسب صناعاتها من ناحية المواصفات"، مؤكداً على أن بلاده تعمل في الوقت الراهن على استثمار الغاز الطبيعي من حقول كردستان العراق عبر خط "نابوكو". ولا تخفى أهمية هذا الخط بالنسبة لألمانيا ودول غرب أوروبا الأخرى، إذ سيقلل من اعتمادها على الغاز الروسي، الذي ما لبث تدفقه يتوقف بين الفينة والأخرى بسبب خلافات روسيا مع دول المنظومة الاشتراكية السابقة، بشكل يؤثر على ألمانيا نفسها.

وأبدى نائب رئيس البعثة الألمانية في العراق ارتياحه قائلاً إن غياب الأمن النسبي في بعض مناطق العراق لا يشكل عائقاً أمام المستثمر الألماني، "الذي يستطيع إدارة مصالحه في العراق عن طريق شركات أخرى"، على حد تعبيره.

وعن المشاريع الألمانية الملموسة على ارض الواقع في العراق يشير كنه إلى دخول شركة باور (Bauer) الألمانية المتخصصة في بناء السدود المنافسة على توقيع عقد مع الحكومة العراقية على أعادة بناء سد الموصل وتأهيله.

من جانب آخر أكد المسؤول الألماني على حرص بلاده على "دعم مشاريع العراق الإنمائية وذلك من خلال تقديم المساعدة بتطوير القدرات الوظيفية وتقديم الاستشارات إلى غرفة التجارة والبنك المركزي العراقي". وفيما يتعلق بحضور الشركات الألمانية في مشاريع إعادة إعمار العراق، تشير مديرة دائرة تسجيل الشركات الأجنبية التابعة لوزارة التجارة العراقية إلى أن هناك ثماني عشرة شركة ألمانية مسجلة في الوزارة، وإلى أن "هذه الشركات تعمل في تطوير وتأهيل البنى التحتية وكذلك في قطاعي الصحة والنقل".

الى ذلك اوضحت خنساء اسكندر، مديرة قطاع تسجيل الشركات الأجنبية،في العراق: أن "عمل هذه الشركات يمر بمراحل عده أولها: تمهيد عقد العمل مع دوائر الدولة والشركة الأم في ألمانيا، ومن ثم العمل على تنفيذ المشروع مع دوائر الدولة". وتشير المسؤولة العراقية إلى أن "عدد الشركات آخذ في الازدياد مع تحسن الوضع الأمني في أغلب المدن العراقية".

يُذكر أن العراق يضم قنصلية ألمانية في محافظة أربيل، إلى جانب السفارة الألمانية في بغداد، واللتان تساهمان في تقوية العلاقات بين البلدين في المجالات كافة. وتعتزم السفارة الألمانية افتتاح قنصلية لها في محافظة البصرة جنوبي العراق للمساهمة في عملية الاستثمار التي تشهدها المدينة، وذلك على إثر زيارة سفيرها كرستيان كارل بيرغ، إلى البصرة في ١٨ أيار/مايو الماضي.

من جانبه يرى الخبير الاقتصادي في مركز تطوير الاقتصاد العراقي عماد شهاب أن العراق بات يتطلع إلى استثمار الشركات الأجنبية بشكل عام و"الألمانية" بشكل خاص، فـ"ألمانيا تجد في العراق محيطاً هائلاً من الاستثمار في مختلف المجالات".

وقال شهاب في حديث مع دويتشه فيله: إن "مبلغ المليار يورو يعتبر مبلغاً متواضعاً في ظل الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق"، مضيفاً أن "للعراق تجارب عدة مع الشركات الألمانية وذلك باعتبارها من أهم الدول المتقدمة والمتطورة صناعياً"، مذكراً بتاريخ التبادل التجاري بين البلدين، الذي كان الأكبر لبلد عربي مع ألمانيا في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته.

واشار شهاب إلى إن "العراق بأمس الحاجة إلى بناء وتطوير البنى التحتية في مجالات عدة كالطاقة والنقل والمواصلات والقطاع الصناعي الذي أصبح أثراً بعد عين في العراق"، داعياً الشركات الألمانية إلى أن "تلعب دوراً أساسياً ومهماً في هذه المجالات الحيوية".

يُذكر أن العاصمة الألمانية برلين استضافت خلال شهر تشرين الأول الماضي مؤتمر منتدى العراق، كما شهد العام الماضي انعقاد مؤتمر الاستثمار العراقي الألماني في مدينة ميونيخ، والذي شارك فيهما وفد اقتصادي عراقي رسمي ترأسه وزير الصناعة فوزي حريري، وسط مشاركة كثيفة من ممثلي الشركات الألمانية ذات الاختصاصات المتعددة.

الاقتصادي | العدد (2188)السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تموز 2011

التصريحة الكمركية والارتقاء بمستوى البضائع المستوردة

محمد صادق جراد

في واحدة من الإجراءات التي كانت تطالب بها الجهات المتابعة لأوضاع الاقتصاد العراقي ومعوقاته التي لازمته لفترة طويلة يأتي العمل بالتصريحة الكمركية في خطوة ايجابية من قبل الجهات المسؤولة التي واجهت صعوبات في تطبيق هذا الإجراء ، حيث ستقوم الجهات المختصة بعملية تفتيش دقيقة وعالية المستوى والدقة من اجل مراقبة البضائع الداخلة إلى العراق ويتم اخذ نسبة ٥٪ من قيمة البضائع الداخلة للبلاد.

ومما لاشك فيه فان المباشرة بهذه الإجراءات سيكون لها انعكاسات ايجابية أهمها محاولة الارتقاء بمستوى البضائع الداخلة للعراق ووضع حد للإغراق السلعي والاستيراد العشوائي الذي ساهم في إدخال البضائع الرديئة ذات العلامة التجارية إلى أسواقنا إضافة إلى ان تطبيق هذا الإجراء سيعطي الفرصة للقطاع الخاص من اجل الدخول في أجواء منافسة البضائع بعد اختفاء البضائع الرديئة والتي تكون عادة رخيصة الثمن ومنافسة قوية للصناعات الوطنية لقلة خبرة المستهلك بالعلامة التجارية الملصقة عليها.

وهكذا سيتم تفعيل دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية" الذي تعاقد مع شركتين أجنبيتين سويسرية وأخرى بلجيكية لفحص البضائع في دول المنشأ وستقوم لجان عراقية خاصة تتوزع على المنافذ الحدودية بأداء مهامها الجديدة من خلال مطالبة التاجر او الجهة المستوردة بتقديم كشوفات الفحص والموافقة التي منحتها إياه الشركات الأجنبية والتأكد من صلاحية المواد وقانونية دخولها الى البلاد.

ومن الجدير بالذكر ان جهاز التقييس والسيطرة النوعية في العراق تأسس عام ١٩٧٩ ومارس عمله منذ ذلك الحين على المنافذ الحدودية والمطارات العراقية، فضلاً عن تفعيل أدائه في المصانع المحلية في البلاد.

ومن جانب آخر فان تفعيل نظام التصريحة الكمركية جاء لإيقاف معاناة المواطنين والمتمثلة بتعرضهم للاستغلال من قبل بعض التجار الذين يستوردون البضائع المغشوشة حيث شهدت السوق العراقية بعد ٢٠٠٣ دخول الكثير من البضائع الأجنبية السيئة في ظل ضعف المراقبة والسيطرة النوعية على دخولها ونظرا لضعف الوضع الأمني العام في البلاد ليدفع المستهلك ثمن هذا الضعف ويتعرض للغش من خلال اقتنائه لبضائع سيئة وأحيانا مغشوشة.

ومن الأهمية بمكان ان نشير هنا إلى ان دول العالم اليوم تشدد على مسالة المراقبة والسيطرة النوعية سيما في ظل وجود حالات خطيرة تتمثل في عدة اتجاهات أهمها خطورة دخول المواد الغذائية الملوثة كاللحوم التي تحمل أمراض وفيروسات خطيرة على صحة المواطن والتي توجب على الشركات المسؤولة فحص البضائع ومنع استيرادها من الدول المعروفة بوجود هذا المرض على أراضيها. بالإضافة إلى ان النظام الجديد (التصريحة الكمركية)اذا صح تسميته سيساعد الدولة في منع ما تريد منعه من البضائع التي ترى بانها تشكل خطورة على السلامة الوطنية او تضر المستهلك وتساعدنا أيضا في التخلص من استيراد الأدوية الفاسدة او منتهية الصلاحية وحتى الرديئة منها وكل هذا يضمن للمستهلك العراقي ارتقاء مستوى البضائع المستوردة على اختلاف أنواعها واستيراد الجيد والفعال منها.

ولكن الأمر الذي يمكن ان نسجله ضد العمل بالتصريحة الكمركية هو ضعف الإعلان عن تطبيقه وعدم اتخاذ التحضيرات اللازمة لتفعيله ونقصد هنا ضرورة إقامة الندوات لتوعية التجار وإعلامهم بتفاصيل الإجراءات ، والدليل على هذا الضعف في الإجراءات هو ملايين الأطنان من البضائع التي بقيت في المنافذ الحدودية لتجار لم يحصلوا على تقارير الفحص المطلوبة لعدم معرفتهم بالقرار ما استوجب من الحكومة بتمديد القرار لعشرة أيام أخرى لمنح التجار فرصة جديدة.

هذا من جانب ومن جانب آخر فان الشركات الأجنبية لديها كفاءات وخبرات عالية في فحص البضائع في البلد المنشئ أي خارج العراق باعتبارها شركات عالمية معروفة ولكن يلزمنا تدريب الملاكات التي ستتشكل منها اللجان العراقية التي ستعمل على المنافذ العراقية الكثيرة والمتعددة برا وبحرا وجوا (داخل العراق) والتي ستتأكد بدورها حسب تصريح الهيئة من سلامة البضائع والتأكد من أوضاع الخزن والنقل ووصولها سالمة وانها ذات البضائع التي تم فحصها من خلال الفحص البصري ومطالبة التاجر بتقارير وكشوفات الفحص الصادرة من الشركات الأجنبية. وكل هذا يجعلنا أمام مسؤولية فتح ورش تدريبية للفنيين والعاملين في هذه اللجان إضافة الى التنسيق مع جهات رقابية خاصة بالنزاهة تعمل على مراقبة عمل المنافذ وحمايتها من الفساد الإداري والمالي الذي قد تتعرض له خلال أداءها لعملها الجديد الذي نتمنى ان يساهم في الارتقاء بواقع الاقتصاد العراقي باتجاه خدمة المواطن.

البنى التحتية للاستثمارات

إيمان محسن جاسم

عندما تتاح لأي منا زيارة أية دولة أوروبية فإنه سيكتشف بسرعة بأن هذه البلدان تمتلك بنى تحتية تساهم في تحقيق مكاسب كبيرة جدا وتساعد في إنجاز الخطط التنموية والاقتصادية، وبالتأكيد فإن البنى التحتية في قاموسنا المتعارف عليه سواء في العراق أو العالم العربي لا تتعدى ما بات يعرف بالخدمات كالشوارع والمجاري وبنايات المدارس والمستشفيات، دون أن نفكر بتطوير هذا المفهوم ليشمل البنى المطلوب توفرها في العراق من أجل تحقيق قفزة كبيرة في مجالات التنمية والاستثمار وغيرها من المسميات التي استهلكناها تعريفاً في السنوات الماضية دون أن نجد لها عملا ملموسا في واقعنا.

وفي السنوات الماضية عمدنا إلى تهيئة أذهان المواطنين على الاستثمارات وعقدت الكثير من الندوات داخل العراق وخارجه ولم يسأل أحدنا هل وفرنا مقومات نجاح الاستثمار؟ هل نمتلك بنية تحتية تساعد المستثمر؟ هذه الأسئلة علينا أن نطرحها بقوة خاصة بعد أن تناقلت الأخبار عن نية الكثير من المصارف في سويسرا لدعم الاستثمار في العراق بمليارات الدولارات، وهذه أخبار سارة ولكنها تحتاج في نفس الوقت لتشجيع وبيئة صالحة تؤمن نجاح الاستثمارات وتدفقها بشكل أكبر وتجاوز كافة العقبات التي تحول دون ذلك.

البنى التحتية المقصودة هنا تأخذ مسارين الأول البنى التحتية المعروفة للجميع من طرق ومواصلات ومطارات وغيرها، وعند دراستنا لواقع هذه البنى سنجد ان البنى التحتية العراقية الموجودة الآن غير قادرة على تحمل الاستثمار الكبير القادم والمتوقع خصوصا ما يتعلق بالطرق الخارجية والداخلية، بحكم محدودية هذه الطرق وعدم قدرتها على أن تكون عاملاً مساعداً، حيث نجد بأن الطرق سواء الداخلية منها أو الخارجية لا زالت عاجزة عن أداء مهمتها للمواطنين وحركتهم اليومية المعتادة مع تضررها بشكل كبير جداً جراء العمليات العسكرية أولاً والعمليات الإرهابية ثانياً حيث نجد الكثير من هذه الشوارع قد تضررت كثيراً، يضاف إلى ذلك كله ضعف شبكة القطارات والمطارات في البلد وبالتالي فإن وجود شركات استثمارية عاملة في العراق وبكثافة كالتي شهدتها فترة السبعينيات تتطلب بالتأكيد توفير بنى تحتية تتناسب وحجمها خاصة ما يتعلق بالمواصلات وطرقها وتطويرها. وهذا ما يمكن أن نلمسه بشكل واضح في بطء إنجاز الكثير من الأعمال الهندسية في مدينة بغداد مثلاً والتي تجاوزت فترتها المحددة، والسبب في ذلك أن سرعة الانجاز أحياناً كثيرة تتطلب سد هذا الشارع أو غيره كما هو الحال في أعمال المجسرات والبوابات في مداخل مدينة بغداد والتي أخذت وقتاً طويلاً وأدت إلى اختناقات مرورية مستديمة وملحوظة.

لهذا فإن من الأولويات الضرورية أن تكون لدينا شبكة مواصلات عالية الكفاءة تكون قادرة على تنشيط الحركة وانسيابيتها من جهة ومن جهة أخرى تطوير قطاعات النقل الأخرى لا سيما حركة القطارات التي من المفترض استخدامها على الأقل في نقل البضائع والسلع والمواد الضرورية كالاسمنت وحديد التسليح وغيره لكون النقل بالقطارات يخفف من الزخم في الطرق العامة من جهة ومن جهة ثانية يؤمن نقل أكبر كمية ممكنة بأقل تكلفة وهذا عامل اقتصادي مهم جدا.

والمسار الثاني يتمثل بالقوانين والتشريعات التي عليها أن تسن وفق نظريات اقتصاد السوق والتحول الاقتصادي الكبير الذي علينا أن نشهده، وأن تكون هذه القوانين والأنظمة في جانب مهم منها مشجعة وجاذبة لرؤوس الأموال.

وأيضا يشمل هذا المسار تطوير عمل المصارف العراقية وتشجيع المصارف الأهلية لكي تكون قادرة على أن تساهم في دفع عجلة الاستثمارات والتحول الاقتصادي المطلوب، خاصة وإن المصارف العراقية سواء الحكومية منها أو الأهلية لا زالت في بداية طريقها وتحتاج إلى تطوير كامل سواء لكوادرها أو آليات عملها بما يتناسب والدور الذي ستقوم به في هذا الشأن.

الاقتصادي | العدد (2188)السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تموز 2011

الإسكان

وآليات جديدة لحل الأزمة

ميعاد الطائي

يمكننا القول إن الحصول على سكن ملائم هو احد حقوق الإنسان الأساسية التي تسعى الدول والحكومات إلى توفيرها لمواطنيها التزاما منها بواجبها في توفير احتياجاتهم الإنسانية وتطبيقا للمادة ٢٥ الفقرة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على ان (لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن...) علما بان عدم توفير هذا السكن سيكون سببا مهما في الكثير من المشاكل الاجتماعية وخاصة إذا ما كانت هناك مشاكل أخرى مصاحبة له ومنها البطالة والفقر.

ومن الجدير بالذكر أن العراق يعاني من نقص كبير في الوحدات السكنية بما يقارب ٢،٥ مليون وحدة سكنية قابلة للزيادة في ظل النمو السكاني المستمر والمتزايد، ومن خلال متابعة التصريحات الأخيرة لوزير الإعمار والإسكان العراقي السيد الدراجي نجد ان هيئة الإسكان الوطني التي تترأسها وزارة الإعمار والإسكان تضع نصب عينيها هذه الحقيقة وتقدر خطورة الأزمة وقد وضعت آليات جديدة حسب السيد الوزير لحل مشكلة السكن في العراق خلال الفترة المقبلة ومن هذه الآليات زيادة المخصصات المالية لوزارة الإعمار لبناء مجمعات سكنية إضافة الى تشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي لبناء وحدات سكنية والمضي قدما في مشروع بناء الوحدات السكنية الاقتصادية والتي توزع مجانا للأسر الفقيرة وقيام الوزارات ببناء وحدات سكنية لموظفيها، بالإضافة إلى زيادة رأس مال صندوق الإسكان، وإجراءات أخرى تتمثل بقيام الشركات النفطية العالمية التي تستثمر في العراق ببناء مجمعات سكنية في العراق، فضلا عن تهيئة وزارة البلديات والدوائر التابعة لها البنى التحتية لإنشاء مجمعات سكنية.

ونحن بدورنا نتمنى ان تكون هذه الآليات كافية لحل الأزمة حيث تعتبر أزمة السكن مشكلة ذات أبعاد عالمية وإنسانية لأنها تعتمد على الواقع الاقتصادي العام والخاص للدول وتتأثر بصورة طبيعية بالنمو السكاني المتزايد والذي يتسبب بدوره بضغوطات كبيرة على خارطة انتشار وتوزيع السكان الأمر الذي يولد مطالب خدمية كبيرة مقابل هبوط في مستوى هذه الخدمات وعجز يشمل الجانب الاقتصادي والصحي والاجتماعي والإنساني.

ويعاني العراق ومعظم الدول النامية من هذه المشكلة حيث تتفاقم كل عام هذه الأزمة لاستمرار الزيادات في ظل الجمود الواضح في مشاريع الإسكان التي تفتقدها هذه الدول.

ومنذ ثلاثة عقود توقفت عجلة الإسكان في العراق في ظل الظروف التي لازمت البلاد من حروب وعقوبات دولية وحصار اقتصادي حرم المواطن من أدنى حقوقه الإنسانية وهو الشعور بالاطمئنان لمستقبله والحصول على سقف يحميه وأسرته من هاجس الخوف من التشريد وضيق المعيشة. وليبقى يعاني من أزمة السكن الخانقة حيث تتفاقم هذه الأزمة كل عام ويزداد المواطن شعوراً بالاختناق والغربة وهو يعيش بلا سكن حقيقي يوفر له الحماية والأمان.

ثم جاءت الظروف الأمنية التي رافقت العملية السياسية في ٢٠٠٦ وساهمت العمليات الإرهابية في تهجير آلاف الأسر العراقية لتفقد مساكنها وتزيد من أزمة السكن الخانقة في البلاد وتضاف أرقام جديدة إلى الأرقام السابقة من الذين أصبحوا بحاجة إلى سكن ومأوى يحميهم من الظروف الخارجية.

ولقد ساهمت أمور كثيرة في تراجع مشاريع الإسكان في العراق على مدى العقود الماضية وأهمها ضعف دور الدولة في توفير الوحدات السكنية وانعدام دور الاستثمار والقطاع الخاص في قطاع الإسكان وإحجام المستثمرين في استثمار أموالهم في هذا القطاع لعدم وجود التشجيع والدعم التشريعي المناسب،إضافة الى البيروقراطية المعرقلة للمشاريع والفساد الإداري والمالي الذي رافق الأزمة منذ سنوات طويلة وانخفاض مستوى الدخل للمواطن العراقي مقارنة بارتفاع كلفة البناء وارتفاع أسعار المواد الإنشائية وأجرة العاملين في هذا الميدان. والاهم من كل ذلك غياب السياسة الإسكانية الواضحة والتي تسعى لحل مشكلة السكن في العراق خلال العقود الماضية.

ما نريد ان نقوله ان الآليات الجديدة التي وضعتها الهيئة يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار ان الأزمة كبيرة وحلها لن يكون عبر مبادرات وتشريعات على مستوى ضيق وإنما تحتاج إلى اعتماد بشكل كبير على دور الاستثمارات الأجنبية لذا علينا العمل على تعديل وإعادة النظر بالتشريعات الحالية او تشريع قوانين جديدة لغرض تسهيل دخول القطاع الخاص لغرض الاستثمار والتمويل لدفع وتنشيط العمل في قطاع الإسكان،إضافة الى تسهيل توفير الأراضي السكنية لإنشاء المجمعات السكنية عليها وتسخير ملكية الأراضي واستثجارها لتشجيع الاستثمار الأجنبي في تمويل القروض ودعم الحكومات المحلية إضافة الى دعم وتعزيز النظام المصرفي وإيجاد مصادر للتمويل لقطاع الإسكان ونقل التجارب المنفذة في البلدان المشابهة لحالة العراق لتشجيع القروض والرهن العقاري وتطوير الكوادر المتخصصة في مجال الإسكان وبكل أشكاله وأخيرا تخصيص الميزانية المناسبة لهذا الملف المهم ومتابعته من قبل المخلصين بعيدا عن الفساد المالي والإداري كي نضمن تنفيذا مثاليا وسريعا لهذا النشاط الذي أصبح ضرورة ملحة في ظل الحاجة الكبيرة والمتزايدة له من قبل شريحة كبيرة من العراقيين.

الاقتصادي | العدد (2188)السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تموز 2011

دروس من تجربة كوريا الصناعية

تـرددت في الأسـابيع الأخيـرة أخبار أكيدة عن قيـام الكثير من الشـركات الكورية الجنوبية بالاستثمار في العراق، وبالتالي فإننا نتعامل اليوم مع دولة متقدمة في مجالات عديدة وعلينا أن نكتسـب الخبـرة ونتعلـم الدروس من التطـور الذي حصل في بلدان كانـت تعيش أوضاعاً كالتي نعيشها اليوم.

محمد عبد الأمير عبد

وضمن منطق تحليل الدروس المُستفادة من تجارب بعض الدول التي كانت إلى عهد قريب ليست بذاك البُعد من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، تُعد كوريا الجنوبية من الشواهد الحديثة على قدرة الدول على تسخير إمكاناتها المُتاحة من أجل تحقيق إنجازات غير مسبوقة تجعل الآخرين يقفون احتراماً لها وتقديراً لطموحاتها في الوصول إلى قمة الصناعية، حيث عجزت عن تسلق سنامها أممٌ لها ما لها من الإمكانات والموارد لو تم توظيفها وتوجيهها الوجهة السليمة لكانت من ضمن الدول المُتقدمة. و كوريا الجنوبية كأمة متحضرة قبل أن تكون القوة الاقتصادية رقم ١٢ على المستوى العالمي.

خضعت كوريا الجنوبية للاحتلال الياباني، حيث تم تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى كوريا الشمالية والجنوبية وانتهى هذا الاحتلال عام ١٩٤٥، بإمكانات وموارد كورية جنوبية محدودة لا تتعدى التنجستن وفحم من الدرجة المُنخفضة والحديد. مساحتها لا تتجاوز (٩٩،٢٧٤) كم مربعا وتعدادها السكاني في حدود الـ ٤٨ مليون نسمة حسب إحصاء عام٢٠٠٧. تُعتبر كوريا الجنوبية منطقة أحراش وغابات على أنه تمت إزالتها بسبب قيام الحرب الكورية، وقد تمخض تقسيم الجزيرة الكورية المُزدحمة بالسكان إلى ازدياد المهاجرين من الجزء الشمالي إلى الجنوبي، فقدان الإنتاج من الحديد والصلب وبقية المعادن، وزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي. أدى نشوب الحرب الكورية عام ١٩٥٠ إلى ضياع المكاسب الضئيلة التي تحققت من حيث توفير الطاقة، ونظام النقل والمواصلات، حيث دُمر تقريباً نصف طاقاتها الصناعية والإنتاجية كالمنسوجات وبناء السفن،وفي هذه الظروف الشديدة التعقيد، كان على الدولة العمل على تحقيق هدفين رئيسيين الأول محاولة منع انخفاض الاستهلاك الوطني باستخدام سياسة إحلال الواردات وإنتاج السلع الاستهلاكية محلياً والأخذ بنظام حمائي مُعقد عن طريق تعدد أسعار الصرف وفرض ضرائب عالية وقيود كمية على الواردات.

أما الهدف الرئيس الثاني فكان الحصول على أكبر قدر من التمويل والمساعدات الخارجية من أجل إعادة بناء الصناعات والبنى التحتية التي دمرتها الحرب. إلا أن الشيء الأهم في دراسة التجربة الكورية الجنوبية، هو التركيز على الظروف الزمانية التي مرت بها هذه التجربة، لأنها قد تُعطي الإشارة الخاطئة خاصةً في ظل المُتغيرات الدولية الراهنة كالعولمة وتدويل الأزمات وأحادية القُطب، ولهذا فإن النمو السريع الذي تحقق للياپان مثلاً لم يكن ليتحقق لولا أن الخبرات الفنية والإدارية والشبكات الصناعية لم تتضرر بذات الدرجة مقارنة بالبنية التحتية، وكذلك الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية حيث تم تدمير منشآتها وتجهيزاتها لكن العمال بقوا وبقت معهم خبراتهم الإنتاجية ومهاراتهم الإدارية والفنية.

وهنا أود الإشارة إلى أهمية التعليم والتدريب كرافد أساس من روافد التنمية وبيت القصيد هُنا تنمية العنصر البشري، فالتركيز على التعليم والتدريب بجميع أشكاله وصوره محرك أساس للتنمية المُستدامة ودافع قوي لتحقيقها شريطة مراعاة نوعية التعليم ليشمل على وجه الخصوص التعليم الفني والتطبيقي لا النظري فقط.

ومن الدروس المستخلصة من تجربة كوريا الجنوبية بأن السياسات الحمائية التي ترتكز على خفض الواردات الأجنبية أن تدخل كوريا الجنوبية مُعترك الصناعة من أوسع أبوابه. وهنالك عامل آخر مهم وهو دور الدولة المفصلي، خاصةً في ظل الأزمات الطاحنة كالحروب والكوارث الطبيعية، وهذا ما حصل فقد ساهمت الحكومة الكورية في الوقوف بحزم لعلاج آثار الدمار الذي حل وذلك من خلال الدعم المباشر للنهوض بالصناعة، وذلك من خلال العمل على توفير المساعدات الخارجية وزيادة الادخار المحلي عامة، حيث كانت العقبة الرئيسية لعلاج ما أحدثته الحرب من خسائر مادية. لقد أصبح ظهور المشروعات الصناعية الأساسية ذات الطابع الثقيل لتواجه عزوف القطاع الخاص عن القيام بها، كذلك العمل من خلال مؤسسات الدولة للتحكم في السياسة المالية والنقدية من خلال وضع نظام ضريبي مرن وتقديم الحوافز للمصدرين وزيادة المدخرات المحلية الحكومية لتغطية نقص المُدخرات الخاصة نقطة مضيئة في تاريخ الحكومة الكورية، ولهذا نجد أن الدولة قد ركزت جهدها بشكل عام على تعزيز المشروعات العامة العلاقة لخدمة القطاع الخاص ومنع التركيز الاحتكاري.

إن الخطوط الكبرى تمثلت في التخطيط الشامل والمدروس بحيث تم استخدام جهاز الأسعار كأداة للتخطيط المركزي والتركيز على إستراتيجية التصنيع للتصدير،ما ساعد على خفض الإنفاق الحكومي وتوجيهه للرفاهية الاجتماعية ورفع مستوى الكفاءة في الإنتاج وبالتالي يمكننا تلخيص قصة النجاح الصناعي في كوريا إلى أربعة مراحل مرت بها عملية التصنيع وهي: التحول من سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير،نمو الصناعات الثقيلة والكيماوية حيث تم العمل على تطوير الصناعات الكيماوية وزيادة مساهمتها في السلع التصديرية. التصحيح الهيكلي للقطاع الصناعي حيث قامت السياسة الاقتصادي الكورية على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن مع إعطاء الأولوية إلى الصناعات الثقيلة وكثيفة رأس المال وتطوير صناعة النسيج وصناعة السيارات. وتطبيق عولمة القطاع الصناعي الكوري استجابة لتحديات العولمة وتطبيقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

أما أهم الدروس المستفادة من التجربة الكورية: إن التجربة الصناعية الكورية قامت في ظل أنظمة حكم مستقرة وتعطي القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية والعمل على توفير الأطر المؤسسية للمشاركة الشعبية وتفعيلها في صنع القرار الاقتصادي. اعتمدت كوريا على التعاون مع الدول الأكثر تقدماً مثل اليابان للمساهمة في النهضة التنموية. وأيضا توفير الدعم الحكومي للصناعات الإستراتيجية خاصة عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير. وكذلك التركيز على عدم التعليم وتطويره وتحسين مدخلاته بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيل وتدريب العمالة.

الاقتصادي | العدد (2188)السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تموز 2011

ما هي أولويات خطط التنمية؟

علي نافع حمودي

المعروف أن للتنمية أثرا كبيرا في ميادين عديدة يأتي في مقدمتها النمو السكاني وذلك من خلال ما تحدثه من تغيير في معدلات الولادات والوفيات لأن أهداف التنمية هي الرقي بالمجتمع من خلال النظم الصحية والتعليمية ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في بيئاتهم المعيشية المختلفة وكذلك ارتفاع مستوى الدخل الفردي والذي هو من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات، فارتفاع مستوى الدخل يعتبر مظهراً من مظاهر التنمية ونتيجة من نتائجها والذي يؤدي ارتفاعه إلى انخفاض معدل الوفيات من خلال زيادة حصة الفرد المخصصة للإنفاق بسبب تحسين الخدمات الصحية ونوعية الغذاء، فهناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومعدل الوفيات فكلما زاد مستوى الدخل كلما أدى لإنخفاض معدل الوفيات والعكس صحيح، أيضاً يؤثر تحسن مستوى الدخل على معدل الولادات ولكن تأثيره يختلف سواء سلباً أو إيجاباً من مجتمع لآخر فقد يؤدي تحسن مستوى الدخل إلى تأخير سن الزواج وبالتالي إلى انخفاض الخصوبة أو قد يؤدي إلى تعدد الزوجات وبالتالي ارتفاع الخصوبة، كذلك فإن رفع مستوى الخدمات في المجتمع يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين مستوى الدخول والحد من البطالة ورفع مستوى معيشة الأفراد، وهذا ينعكس على المستوى التعليمي للأفراد من خلال توفير المؤسسات التعليمية وانخفاض مستوى الأمية، وبموجب ما نلمسه في العراق وخاصة بعد ٢٠٠٣ نجد هنالك عدم توازن بين عدد السكان والموارد والخدمات وهي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي فتظهر المشكلة بشكل واضح وتتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية وانخفاض مستوى المعيشة حيث تشير التقارير الى ان أكثر من ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر أي ما يعادل ٨ مليون نسمة، بالإضافة الى البنى التحتية التي أنشأت منذ عقود طويلة ولم تعد قادرة على تلبية احتياجات السكان المتزايدة أعدادهم وفي مقدمة هذه البنى المدارس والمستشفيات وطرق المواصلات والخدمات الأخرى حيث نجد ووفق ما موجود حاليا في العراق من بنى تحتية بان هنالك مدرسة واحدة لكل ١٠٠٠ تلميذ وطالب بموجب ازدواجية الدوام وتقليص ساعاته حيث نجد مدرستين او اكثر في البناية الواحدة وأيضا مركزا صحيا لكل عشرين ألف نسمة ومستشفى عام لكل ربع مليون مواطن وهذا نقص كبير جدا، لهذا نجد بان خطط التنمية التي أعلن عنها يجب ان تركز على البنى التحتية ذات المساس المباشر بحياة المواطن، وعلينا أن نعرف جيدا بأن النمو السكاني لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون عقبة أو ذريعة في طريق التنمية و لا يمكن أن يكون هو سبب تخلف البلدان وخاصة في عالمنا العربي، حيث ان زيادة النمو في السكان خاصة في العراق يوفر موارد بشرية تكون ركيزة مهمة من ركائز التنمية اذا ما توفرت لها مقومات تأهيلها لتكون نافعة خاصة وان العراق يشهد حالة انفجار سكاني كان يجب ان يستثمر في التقدم ولا يكون عبئا كما هو حاصل الان خاصة اذا ما عرفنا بأن الانفجار السكاني في أوروبا جاء نتيجة طبيعية للثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا، وما يمكن أن نقوله باننا بحاجة ماسة لتخطيط سليم قائم على الأولويات لا الكماليات وهذه الأولويات هي مقومات ضرورية لنجاح خطط التنمية المستقبلية وفي مقدمة ذلك القضاء على الأمية الأبجدية وخلق فرص عمل عبر دعم الاستثمارات وتهيئة الفرص الملائمة لإنجاحها وجذب الاستثمارات المحلية التي هربت للخارج وهربت معها العقول والكفاءات العلمية أثر عوامل عديدة في مقدمتها العامل الأمني والمناخ السياسي المضطرب والفساد الإداري المستشري في اغلب المفاصل، وتشريع القوانين المشجعة على الاستثمار وفك الإشكاليات ما بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمحافظات حيث تمثل هذه حالة سلبية تؤثر بشكل أو بآخر على خطط التنمية سواء الآن أو في المستقبل.

مقترحات حول جدلية مينائي الفاو ومبارك

جاسم الشريفي

بعد خروج العراق من حلف بغداد ومنطقة الاستيرليني وتحجيم دور الشركات البريطانية IPC وغيرها من الشركات من لعب دور تخريبي للاقتصاد الوطني.

وبعد إخراج القوات العراقية من الكويت، وما حدث في خيمة صفوان لتوقيع هدنة مع قوات التحالف حيث تم ترسيم الحدود من طرف واحد الكويت وقوات التحالف دون سماع رأي العراق، ولم يتفاوض العراق مع الكويت بل رسمت الحدود في لندن والبنتاغون ونفذت في خيمة صفوان عبر قرار لمجلس الأمن الدولي والذي ليس من اختصاصه حل النزاعات الحدودية ولكنها سياسة الغالب والمغلوب.

وهذه الاتفاقية والقرار جعلت الكويت تتمادى في فرض مطالبها على العراق ففي كل يوم تخرج علينا بأمر جديد من اجل إرباك العملية السياسية في البلد وإلحاق الأذى بالشعب العراقي واقتصاده. وكان آخر هذه الضغوط هو مشروع بناء ميناء مبارك والذي اذا نفذ فانه سيلحق الأذى بالاقتصاد العراقي ويعمل على خنقه تماما وجعله تحت رحمة دول الجوار للتحكم في تجارته

ومن هنا نرى ان يصار الى مايلي:

١- شق قناة ملاحية تبدأ من خور عبد الله باتجاه الشمال تشبه الى حد ما موضوعة قناة السويس التي حفرها الفرنسيون بجهود الشعب المصري. ويكون عرضها ٣٠٠م وعمقها يتناسب مع أعلى غاطس لسفن التجار وتنتهي شمال البصرة عند المعقل حيث تمر السفن لتفرغ حمولتها على الأرصفة الممتدة على الضفة الشرقية للقناة والضفة الغربية وتعود فارغة او محملة بالبضاعة عن طريق شط الحرب الى الخليج. بعد إزالة الألغام والقذائف غير المنفلقة.

٢- يستفاد من التراب الذي يكون ناتجا للحفر بتغطية البحيرات المالحة بطبقة من التراب لتصبح صالحة للزراعة والباقي ينشر على الصحراء الغربية لتمنع العواصف الغبارية.

٣- القيام بتنظيف شط العرب من السفن الغارقة والعوائق من مخلفات الحرب الإيرانية العراقية.

٤- لتسهيل مرور السيارات الناقلة للبضائع تبنى جسور معلقة تسمح لمرور السفن من تحتها وبارتفاعات مناسبة.

٥- لمد جزيرة الفاو مستقبلا بالماء اللازم للزراعة ومتطلبات الحياة يبنى سيفون تحت القناة لعبور الماء.

٦- اذا كانت كلف بناء الجسور مرتفعة فتعمل انفاق لعبور الشاحنات والقطارات التي تحمل البضائع المصدرة والمستوردة والترانسيت.

٧- في حال نقص الماء وعدم وصوله الى كل أنحاء الجزيرة تنصب وحدات معالجة لمياه البحر لإنتاج مياه شرب ويستفاد من الأملاح للسوق المحلي.

٨- مد شبكات حديثة لسكك الحديد بعيدة عن المدن والتي تتعلق بنقل بضائع الترانسيت لتسريع وصولها الى الدول الاوربية وسوريا والأردن... على شرط عدم ربط هذه الشبكة مع دول الجوار الكويت والسعودية وإيران لكي لا تزدهر موانئها على حساب موانئ العراق ولا تستفيد من تجارة الترانسيت باستخدام سكك حديد العراق

٩- تنشيط مشروع القناة الجافة بين العراق والأردن وسوريا وتركيا وأوربا.

١٠- العمل على إنشاء رؤوس داخل مياه الخليج مستقبلا وذلك برمي الكتل الكونكريتية وبقايا البناء

إنني أضع هذا المقترح أمام السادة المسؤولين لدراسته بصورة جدية بعيداً عن البعد السياسي وان نجعل مصلحة الوطن قبل كل شيء ويمكن إعطاء شركات أجنبية مواقع استثمارية لا تزيد عن ٥ سنوات قابلة للتجديد لخمسة ثانية فقط أرجو إيلاء هذا الموضوع عناية فائقة ودقة للإفادة من هذه القناة حتى من الناحية السياحية والترفيهية وذلك بناء منشات سياحية كبحيرات ومنشات وفنادق ومطاعم.

وسوف تسدد كلف هذا المشروع الرائد من خلال تجارة الترانسيت وغيرها من الرسوم التي ستضاف الى أجور النقل والتفريغ والتحميل. وكذلك بناء مجمعات سكن عمودية للعاملين في هذا المشروع اذا نفذ والكوادر الهندسية.

السياحة الدينية.. ثروة مبددة!

تحقيق / صابرين علي

السياحة الدينية يمكن لها ان تكون احد مصادر الدخل المهمة في الاقتصاد الوطني، مازالت تعاني من تهالك البنى التحتية وضعف القطاعات الاقتصادية السائدة لها في وقت يزخر العراق بالمواقع الدينية الكثيرة التي هي محط اهتمام سياح العالم كافة.

(المدى الاقتصادي) ناقشت اسباب الامبالاة الحكومية، وأسباب انحسار دور القطاع الخاص في السياحة الدينية فضلاً عن اسباب انعدام المقومات والركائز الحقيقية للارتقاء بالاداء عبر التحقيق الآتي:

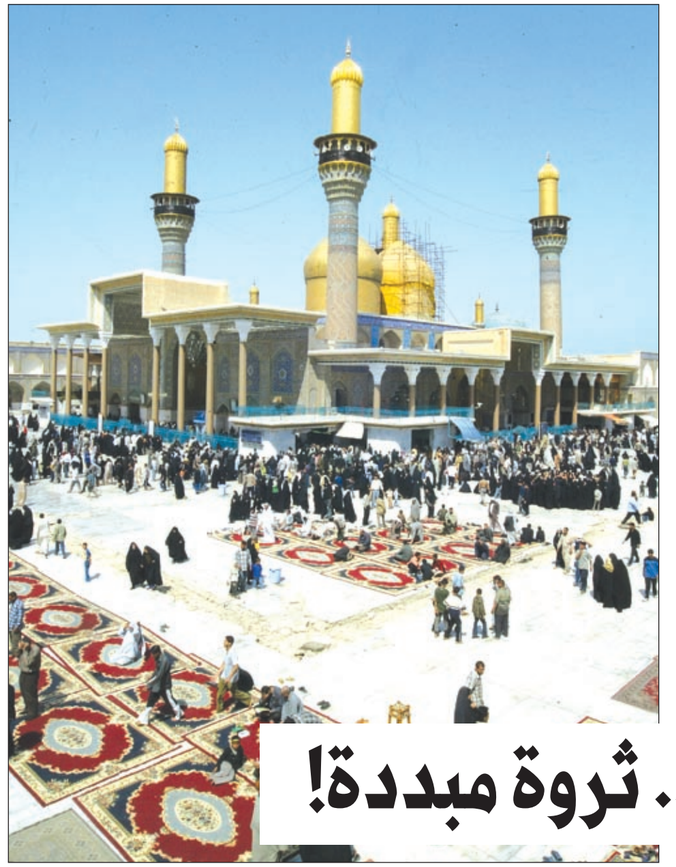

قلة دعم الموازنة للقطاع:

قالت عضوة اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدائني: ان الموازنة الاستثمارية قليلة جداً فان غالبية الاهتمام ينصب في جانب الاعمار وقد تصل الى مجلس النواب في هذا الاتجاه الكثير من الشكاوى فهي بحاجة إلى تطوير وتنمية وهذا منطالب به سواء من الوقف الشيعي او السني.

واضافت الدايني: ان غالبية واردات العراق يكون اعتمادها الاعم على الجانب النفطي في حين لو تم تفعيل قطاع السياحة سوف تكون واردات اضافية الى جانب القطاع النفطي،فهناك الكثير من السياح الذين يتوافدون الى العراق في المناسبات الدينية المعروفة وحتى في الايام العادية والتي تصل اعدادهم الى ٦٠٠٠ آلاف، حيث ينعكس ذلك بطبيعة الحال على القطاعات الاقتصادية كافة.

واكدت الدايني ان السياحة الدينية بحاجة الى تفعيل القطاع الخاص الذي له دور مهم في هذا القطاع من خلال مايوفره من بنى تحتية التي يمكن من خلالها التأثير المباشر على اعداد المتوافدين الى المراقد المقدسة سواء أكان على جانب السياحة الترفيهية او الدينية وامكانية توفير اعداد اضافية من الفنادق وشركات النقل للسياح.

وبينت الدايني ان السياحة الدينية لها دور كبير في اضافة ارباح الى الموازنة العامة للدولة وعلى ذلك هي بحاجة الى ان تكون تخصيصات اضافية يمكن من خلالها توفير فرص استثمارية ناجحة ومهيأة دائماً لاستيعاب أعداد السياح المتوافدين والتي يمكن اضافة ماينتجه هذا القطاع الى واردات الدولة حيث ان التخصيصات المهيأة لهذا القطاع قليلة ولاتتناسب وحجم الفائدة المتاحة منه على صعيد الناتج القومي.

بحاجة الى دعم وتخصيصات:

قال عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محمد خليل: تعد السياحة من القطاعات المهمة والحيوية والتي يمكن الاعتماد عليها في زيادة الواردات المتوقعة من هذا القطاع اذا ما تم تفعيله بالشكل الامثل خصوصاً من خلال ماتتمتع به من مكانة دينية لدى جميع المسلمين، وهذا الموضوع يقع على عاتق الدولة وخصوصاً ان الدستور العراقي اكد هذه القضية من خلال المادة ١٠ منه التي نصت على ضرورة تفعيل هذا القطاع وتقديم كافة الدعم والتخصيصات المالية له.

واضاف خليل: ان الاوضاع الامنية تعد واحداً من الأسباب التي أدت إلى انحسار هذا القطاع في السنوات السابقة، أما في الوقت الحاضر فنحن بحاجة الى جدية في الموضوع وخصوصاً بعد التحسن الملحوظ في الجانب الامني، فهي بحاجة الى ان يكون هناك تطور لوجستي وزيادة أعداد الفنادق وتفعيل النقل وخصوصا النقل الجوي التي تعد من الاسباب التي تعيق وصول السياح إلى العراق إضافة إلى مسألة سمة الدخول لصعوبة الحصول عليها، حيث اجتمعت هذه الامور اضافة الى ضعف هيئة السياحة وعدم قيامها بالدور الذي يمكن ان تضطلع به حيث اذا اخذت هذه الامور بنظر الاعتبار سوف يتكون لدينا ايرادات إلى خزين الدولة وخصوصا ان العراق يحتل الصدارة في مسألة اعداد السياح الوافدين إليه، وقد يصل عدد الزوار يومياً الى ٢٠٠ زائر الى العتبات المقدسة وهذا الامر بحاجة الى توفير طرق للنقل من سكك حديدية التي يمكن من خلالها تعزيز سمعة العراق اضافة الى المردود المادي الذي يمكن ان نوفره من خلال هذا القطاع.

وبين خليل ان القطاع الخاص له دور كبير في تفعيل السياحة من خلال توفير الخدمات الى السياح المتوافدين إلى العراق وإضافة إلى جذب المستثمرين والقضاء على اعداد كبيرة من البطالة وبالتالي رفع انتاجية السياحة الدينية، حيث اكد الدستور أهمية تفعيل القطاع الخاص من خلال المادة ٢٥ من الدستور التي تحدثت عن دوره واهميته والعمل على ديمومة تفعيله بالشكل الامثل.

عدم توفر الخطط الحقيقية للاستثمار:

قال الدكتور احمد عمر الراوي: ان الكثير من الدول تعتمد على ماينتجه هذا القطاع من ايرادات الى الناتج القومي والذي يضيف ارباحا لابأس بها الى الناتج الاجمالي لموازنتها، والعراق الذي يعد من الدول التي تمتلك مراقد كثيرة وهي بمثابة محطات لجذب السياح من المسلمين كافة اضافة الى غير المسلمين من الديانات الاخرى نظراً لمايتمتع به العراق من وجود مراقد للعديد من الانبياء والأئمة والصحابة، وهذا الأمر الذي يعطي له مردودات أخرى في زيادة الواردات التي يمكن ان يحصل عليها اذا ماتم توفير الخدمات المتاحة لجذب هؤلاء السياح وتوفير الأجواء الملائمة لهم.

واضاف الراوي: ان العراق حقق تقدماً في السنوات الاخيرة في هذا الجانب ولكن الموضوع بحاجة الى اهتمام اكبر فهناك الكثير من المراقد لم تكن معروفة لدى السياح الأجانب وهي بحاجة الى التطوير في البنى التحتية لها وتوفير الخدمات من النقل والمطاعم والفنادق التي يمكن توفير ايرادات كبيرة منها تعزز مصادر دخل الاقتصاد الوطني وتعمل على تنويعها.

واكد الراوي ان التقصير الحاصل تجاه هذا القطاع يتمثل في عدم توفير الخطط الحقيقية للاستثمار حيث ان ما يفرق السياحة الدينية عن الترفيهية هو ان الاولى تتمتع بالاستمرارية على مدار السنة وغير محددة بمواسم معينة الامر الذي يجعلها ذات جدوى مستمرة في رفع الاقتصاد العراقي واضافة له ايرادات كبيرة.

وبين الراوي: تعد هناك مفارقة بين مايمكن ان تحققه السياحة وبين الاهمال والتخلف الكبيرين في البنى التحتية والخدمات التي مازالت تعانيه اغلب الأماكن السياحية والمراقد الدينية وقلة

الخدمات التي توفرها الى الزوار والسياح والأمر بحاجة إلى تفعيل القطاع الخاص الذي له دور مهم الى جانب القطاع الحكومي،فالموضوع بحاجة إلى شراكة القطاعين لتوفير مايمكن من سبل ارتقاء الأداء، ويمكن للقطاع الخاص القيام بتوفير الخدمات،وعلى الحكومة أن تشرف بشكل عام على المشاريع السياحية لان بناء فنادق ضخمة وتطوير البنى التحتية يحتاج الى اموال كبيرة يتعذر على القطاع الخاص القيام بها وحده،وعلى الحكومة تقع مسؤولية ذلك.

وقال الراوي: ان مسألة تحديد الزوار يجب ان تحدد فقط في ايام الزيارات المتعارف عليها وعلى الحكومة تطوير المواقع السياحية المنتشرة في انحاء العراق لان البعض منها بحاجة الى الترويج، وهي غير معروفة لدى السياح الأجانب منها مراقد الانبياء لدى الديانات غير المسلمة.

تطور بطيء:

وقال الدكتور عبد الستار عبد الجبار من الجامعة المستنصرية:ان السياحة الدينية خلال السنتين الاخيرتين لاقت تقدماً ملحوظاً وتوسعاً في مجالاتها، فهي تعد المتنفس الوحيد للعائلة العراقية في الداخل،ومع هذا فإن ما نطمح إليه في هذا المجال أكثر،إذ أن ماموجود لايمكن الاعتماد عليه في تعزيز موازنة الدولة.

والمكانة التي يتمتع بها العراق من حيث كثرة الاماكن السياحية وهي بحاجة الى جهود اضافية وارتقاء عالي المستوى من خلال مايجلبه هذا القطاع من السياح الأجانب ومايمكن ان ينفقوه خلال سياحتهم وتبضعهم للسلع وأجور الفنادق والنقل و المطاعم والإرباح الكبيرة المتحققة من هذا المجال.

وبين عبد الجبار ان السنوات القادمة تحمل تطوراً في هذا القطاع،إذ أن معرفة الناس بأهمية المراقد المقدسة وتوجه الدولة لتطويرها سيكون له بالغ الأثر في ازدياد الزوار والسياح،ولأهمية السياحة الدينية في العراق،فإنها بحاجة إلى أن يتدخل القطاع الخاص الذي يعد له دور كبير في زيادة الواردات المتوقعة من هذا القطاع في تعديل البنى الارتكازية له وتطوير ماموجود والعمل على الاشراف على الاسواق والبضائع التي تباع في تلك الاسواق من قبل الجهات المعنية وتوسيع المساحات المحيطة بالمراقد وتعميرها لاستيعاب الاعداد المتوافدة كل عام.

التخلخل في الظروف الامنية:

قال الدكتور احمد جاسم من جامعة البصرة: ان السياحة الدينية في العراق تعاني من التخلخل في الظروف الامنية التي تحد من دخول السياح من باقي الدول الاجنبية والمجاورة الى العراق،اضافة الى نقص الخدمات الحاصل جراء عدم الاهتمام وقلة التخصيصات المقدمة لهذا القطاع الحيوي بما فيها الخدمات الفندقية وقلتها و النقل البري والجوي اضافة الى ضيق المساحات المحيطة بالمراقد الدينية المقدسة، فهي تعاني من الزحام والاختناقات المرورية وعدم احتمالها أعداد المتوافدين من الزوار،حيث تحيط المراقد المحال التجارية والفنادق اضافة الى وقوعها في محافظات هي بالأساس تعاني من النقص في الخدمات المتوفرة لدى سكانها.

واضاف جاسم:ان عملية انفاق دولار واحد على جانب السياحة الدينية له فائدة قد تصل الى سبعة دولارات حيث ان هذا القطاع يعد من القطاعات الحيوية ذات المردود المادي والذي يعود بالنفع للدولة وميزانيتها وزيادة وارداتها إذا ماتم توظيفها بالشكل الامثل وهي تعتبر نقطا دائما لاينقطع اذا ما لاقت الاهتمام الذي يليق بالجوانب الفنية المرتبطة بها.

وبين جاسم ان الاسواق التي تحيط بالمراقد السياحية لاتتماشى مع التطورات الحضارية التي وصلت إليها الدول في هذا الجانب،فهي مازالت تعاني من رداءة البضائع التي يتبضعها السياح إضافة إلى انتشارها بصورة عشوائية وغير منظمة فهي بحاجة الى ان تكون موردا تجاريا اذا أهمية تعود بالنفع إلى الدولة وهذا لايحدث إلاإذا توفرت شروط وسبل التجارة الناجحة.

وقال جاسم:ان السياح المتوافدين إلى المراقد والأماكن السياحية يعانون من صعوبة النقل الحاصلة من العراقيل الموضوعة على فيز الدخول والخروج في المنافذ الحدودية اضافة الى وجود بعض المعرقلات في النقل الجوي وحتى مطار النجف الذي كان الأمل في ان يلبي طموحات السياحة الدينية الاانه لم يستطع تحقيق المرجو منه والمطلوب توفير وسائل نقل مريحة للسياح.

واشار جاسم الى ان الكثير من سفراء الدول المجاورة اشاروا الى اعداد الزوار الكبيرة الذين يصلون يومياً الى العراق والى الاماكن المقدسة بالذات سواء في الايام العادية او في الزيارات المعروفة و التي يصل أعداد الزائرين الى الآلاف هي بحاجة الى ان يكون هناك اهتمام وتنظيم وتوعية مايمكن ان يحققه هذا القطاع في رفع المستوى الاقتصادي بغض النظر عن القطاعات الاخرى.

عدم التوافق بين الوقفين السني والشيعي:

وقال الباحث الاقتصادي ثامر الهيمص:ان العامل الامني يعد من الاسباب الرئيسية لانحسار السياحة الدينية اضافة الى عدم التوافق بن الوقفين السني والشيعي في بعض الاماكن الدينية الامر الذي حيد من اعادة اعمارها وتطويرها وان عدم تهيئة الخدمات لهذا القطاع وارتفاع الاسعارلاجور الخدمات الفندقية والمطاعم واسعار البضائع الرديئة التي تباع في تلك الاماكن كل هذه العوامل اجتمعت على ان تكون اداة لضعف هذا القطاع وعدم ارتقائه بالمستوى المطلوب.

واضاف الهيمص:ان السياحة الدينية بحاجة الى تعشيقها بالسياحة الترفيهية كاقامة منتجعات ومجمعات ترفيهية وتفعيل البحيرات المتصلة في بعضها مثل بحيرة الرزازة التي تتصل بمرقد ديني عريق كي تكون اداة لجذب السياح الى هذه الاماكن وتكوين سياحة دينية وترفيهية في ان واحد، حيث يكون القطاع الخاص اداة لفتح الافاق وتحقيق هذا التطور المهم الذي يدعم ايرادات الدولة نحو الزيادة.

عدم الاتفاق بين الهيئات المشرفة:

وقال الخبير الاقتصادي مجيد العزاوي:ان السياحة تشكل ٥٠٪ من واردات بعض الدول في حين ان العراق لم يتمتع بما لديه من مراقد واماكن سياحية ولم تاخذ المستوى المطلوب بتحقيق الرفاه الاقتصادي الذي يمكن ان يتحقق من خلالها، وان العراق من البلدان التي تتمتع بزيادة الطلب على السياحة بسبب مايزخر به من كثرة وجود الاماكن السياحية والمراقد الدينية للاولياء والانبياء والامر بحاجة الى ان يكون اهتمام بهذا الجانب اكثر من غيره من خلال توسيع الخطط الاستثمارية التي تخص هذا القطاع والبنى التحتية وطرق النقل والمنافذ الحدودية.

واضاف العزاوي:ان السياحة الدينية تحتاج الى وجود جهة تتحكم ومشرفة عليها لانها تعاني من تدخل جهات متعددة، الامر الذي يؤدي الى وجود حالة من الاختلاف بين هذه الجهات ما يعيق من سير هذا القطاع نحو الافضل حيث يجب ان تكون وزارة السياحة هي المشرفة عليها وان تكون هناك عمليات اتفاق بين الهيئات السياحية الاخرى.

وتابع العزاوي:ان السياحة بحاجة الى تنظيم للشركات التي تشرف على السياحة والسفر فهي الاخرى تعاني من التشتت بين شركة لاخرى وهناك تفضيل بينها فيجب ان يكون انفتاح على جميع الشركات والامر بحاجة الى اتفاقية بين هيئات السياحة.

توافد اعداد متزايدة:

وقال الناطق الرسمي لوزارة السياحة والاثار عبد الزهرة الطالقاني:ان افضل السياحات في العراق هي السياحة الدينية والتي لاقت اهتماما واسعا من قبل الدولة وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ ولقد شهد عام ٢٠٠٤ توافد سياح قد وصل عددهم من خلال اخر تقديرات عام ٢٠١٠ الى مليون ونصف المليون من ٣٠ بلداً، وهذه النسبة تتوزع على عدد من البلدان وهذا الامر الذي يشير الى ان السياحة بدأت تتطور بشكل ملحوظ وانها تسجل ارقاما جديدة في كل عام.

واضاف الطالقاني: ان عملية تنمية السياحة عن طريق الاستثمار وخصوصاً ان هذا القطاع من القطاعات التي تشكل اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي فهو بحاجة الى ان يكون هناك تشغيل للسوق الاستثمارية ويعد هذا الامر من المحاور التي تلاقي الاهتمام من قبل وزارة السياحة من خلال الزيارات التي قام بها المسؤولون خارج العراق والحضور في المعارض والمؤتمرات التي تخص هذا الجانب.

وتابع الطالقاني:ان العراق يعد سوقاً استثمارياً في جانب القطاع السياحي وقد توجه دعوات الى الشركات المتخصصة للأستثمار في قطاع السياحة وان هذا الموضوع لاينحصر على الاماكن الدينية وانما الاثرية والترفيهية وهناك عرض امام المستثمرين في احداث تطورات في بحيرة الجادرية وعرض لبناء مدينة العاب في سفوان، ويعد هذا الموضوع شامل لجميع محافظات العراق.

اما الاستثمار الفندقي وخاصة في محافظة كربلاء والنجف فهناك ٤٠ مشروعاً فندقياً قيد الانجاز في كل انواعه الاجنبي والمحلي والعربي والتي بدورها تستوعب الاعداد المتزايدة من الاعداد المتوافدة الى العراق من مختلف البلدان الاخرى.

وقال الطالقاني:هناك مؤشرات اخرى للتطور في هذا القطاع منها توقيع وزارة السياحة والاثار وهيئة الحج والعمرة مذكرة تفاهم والتي من خلالها يستقبل العراق ٦٠٠٠ سائح من ايران وبشكل يومي وان كل الجهود من وزارة السياحة والاثار والهيئة على مشاركة القطاع الخاص والاستثمار بتفعيل ١٦٠ فندقاً من اجل تنمية السياحة والنهوض بها.

الاقتصادي | العدد (2188)السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تموز 2011

وصف الواقع الصناعي للقطاع الخاص

الجزء الأول

باسم جميل انطون
خبير صناعي

استعراض تاريخي لنشوء وتطور القطاع الخاص الصناعي:

نشأ القطاع الصناعي الخاص منذ بدايات القرن الماضي واتخذ شكل أعمال حرفية بسيطة لتلبية حاجات المجتمع العراقي منها الحدادة، والنجارة، والصناعات النسيجية البيتية الصغيرة (الجومة) لحياكة البسط والعبي، إضافة إلى صناعة الصوابين البيتية من زيوت نباتية تنتج محلياً، كما تطورت دباغة وصناعة الجلود لكثرة المواشي و المراعي في العراق إضافة إلى بعض الأعمال الحرفية في الصناعات الزراعية خاصة من مادة البردي والأصواف وكذلك صناعات إنشائية كالطابوق والجص والكاشي.

وكانت اغلبها تعتمد على القطاع الخاص العراقي دون تدخل الدولة واستمر ذلك لغاية خروج العراق من الحرب العالمية الاولى ودخول الاحتلال البريطاني للعراق، حيث بدأ بعد تلك الفترة ظهور أفكار متعددة نتيجة للزيارات التي قام بها الكثير من شباب ذلك الوقت للدول الغربية وعودة بعض حملة الشهادات للعراق والتفكير في إنشاء بعض الصناعات المحلية الوطنية تقليداً لما شاهدوه في دول متعددة، إضافة الى دفع القوى الأجنبية بعض أصحاب الأموال الى بناء صناعات محلية في الفترات الأولى فقط من الاحتلال. وفعلاً نشأت بعض الصناعات الوطنية واغلبها لتلبية حاجة البلد وقسم منها تصدر خامات نصف مصنعة مثل الجلود والأصواف.

بعد العقد الرابع للقرن الماضي بدأ القطاع الصناعي الخاص بالنهوض بالاعتماد على نفسه، رغم المقاومة التي جابهته من مراكز قوى في السلطة السابقة لفتح أبواب الاستيراد والتجارة على مصراعيها، لكنه استطاع أن يحمي نفسه ويحقق تراكما صناعيا بسيط من فوائض القيمة التي تحققت له رغم صغر حجم استثماراته واستطاع تأسيس منظمة صناعية تدافع عنه عام ١٩٥٦ وهي: (اتحاد الصناعات العراقي).

بعد تموز ١٩٥٨ انتعش القطاع الصناعي الخاص بعمليات الدعم التي تلقاها و من أهمها:

١ – قروض ميسرة بفوائد بسيطة من المصرف الصناعي.
٢ –حماية بعض المنتجات الصناعية.
٣ –سياسة دعم التصدير لبعض منتجاته.
٤ – توزيع الأراضي الصناعية شبه مجانية (منطقة الوزيرية).
٥ –تسهيل فتح الاعتماد بضمانات بسيطة.

وغيرها من قوانين الدعم للقطاع الصناعي الخاص لحين حدوث عملية تأميم هذا القطاع عام ١٩٦٤ وفق قانوني رقم (٩٩) و(١٠١) لسنة ١٩٦٤، في تحجيم دور القطاع الخاص الصناعي والتجاري.

وتعتبر هذه المرحلة فاصلة في تاريخ القطاع الخاص العراقي ورؤيته للحياة الاقتصادية، حيث أصيب بانتكاسة كبيرة وهجر الكثير من الصناعيين هذا القطاع إما إلى خارج البلد أو إلى نشاطات اقتصادية أخرى.

ودخلت بعد تلك الفترة فئات أخرى إلى هذا القطاع اغلبها طفيلية ليست لها رؤى صناعية واضحة وأفكار تنموية ويعتبر هذا تحول جذري في تاريخ القطاع الخاص، حيث امتازت اغلب هذه الفئات بما يلي:

١ – دخول فئات لا تحمل فكر أو رؤى اقتصادية صناعية في هذا المجال في نهاية ستينيات القرن الماضي وبداية السبعينيات وضعف انتمائها للوطنية الحقة.
٢ – بدأت تفكر في إنشاء مشاريع تحقق اكبر الأرباح وبأسرع الأوقات.
٣ – الإفادة من مزايا الدعم في الحصول على مكاسب كبيرة من أراض وقروض وغيرها.
٤ – العمل كوسيلة لتهريب العملة خارج البلد بالإفادة من التسهيلات من إجازات استيراد المواد الأولية والمكائن وتقدير الحاجة بأضعاف ما تحتاجه من مواد كوسيلة لتسريب العملة خارج البلد في ظل الاقتصاد المركزي المتشدد على تحويل العملة إلى الخارج والتي كانت محصورة بيد السلطة المالية المركزية للنظام السابق.

مرحلة النمو:

حدثت بعض الانتعاشات الاقتصادية للقطاع الصناعي الخاص خلال فترة السبعينيات وكانت بين مد وجزر، وطور القطاع الخاص معامله وحدث مكائنه واستطاع أن يلبي الحاجات المحلية وخاصة السلع الاستهلاكية، وقد غطى في كثير من الأحيان حاجة السوق في صناعات معينة منها الغذائية والألبان والجلود والأصباغ والزيوت والصناعات النسيجية والإنشائية والمعدنية والأثاث والهندسية والالكترونية والأدوية... الخ، ولكن ذلك شهر العسل لم يدم طويلاً فسرعان ما دخل النظام في اقتصاد التسليح والحروب وبدأت تُسخر اغلب واردات النفط والفروق في الأسعار في بناء المكنة العسكرية و تسليح الجيش لمستقبل مجهول مظلم.

وهنا بدأ التجييم القسري للقطاع الصناعي الخاص منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، فأوقفت أي عملية تحديث لمكائنه واستيراداته من المواد الأولية، ثم أعقبه حصار التسعينيات على الدولة والقطاع الخاص في مكائنه ومعداته وحتى مواده الأولية ولغاية سقوط النظام السابق.

الواقع الاقتصادي الحالي للقطاع الخاص الصناعي:

يمكن تقسيم القطاع الخاص الصناعي إلى ثلاثة أصناف من ناحية حجم هذه المشاريع:

أولا: المنشآت الصناعية الكبيرة

تقلص عدد المنشآت الصناعية الكبيرة العاملة في العراق بعد سقوط النظام السابق في الإنتاج خاصة منشآت القطاع الخاص التي يتجاوز عدد عمالها (٥٠) منتسباً وذلك بسبب الاستيراد العشوائي للسلع و البضائع الأجنبية من دول الجوار وكافة المناشئ العالمية، وهجرة عمالتها إلى القطاع العام بسبب فروق الأجور والضمانات والتقاعدات المميزة للقطاع العام، إضافة إلى الأوضاع الأمنية وغير المستقرة في مناطق تواجد هذه المشاريع، كما أن هجرة أصحاب هذه المشاريع إلى دول الجوار وإنشائها مشاريع بديلة في تلك الدول واعتبارها السوق العراقية المصدر الرئيسي لها في تصريف بضائعها، إضافة إلى وجود تسهيلات استثمارية لها أفضل في هذه الدول.

توزعت المنشآت في صناعات عدة أخذت الغذائية الحصة الكبرى منها خاصة المشروبات الغازية والملابس الجاهزة والصناعات الورقية والطباعة والصناعات الكيمياوية والاصباغ والوارنيش، كذلك الصناعات المعدنية و الكهربائية والأدوية والصناعات الإنشائية (لطابوق والسمنت والشتايكر والكاشي والكتل الكونكريتية)، حيث بلغ عدد هذه المشاريع (٣٩٢) منشأة، وبلغ عدد العاملين فيها (١٩٤٠٤) منتسب وبالتأكيد هذا الرقم عدا العاملين الثانويين غير المضمونين.

ان اغلب هذه الصناعات تعمل بمكائنها ومعداتها القديمة و لم تستطع ان تطور وضعها الفني بسبب ضعف التمويل والدعم من الدولة لها، مع ضعف في إمكانية التسويق والترويج لسلعها، إضافة إلى أن قسماً منها يعمل بشكل موسمي.

كما أن تردد الاستثمارات الأجنبية في الدخول للقطاع الصناعي الطويل الأمد في الاستثمارات حد من إمكانية تطوير هذه المشاريع رغم وجود جدوى كبيرة فيها لوجود سوق رائجة لها وهناك سوق واعدة في العراق لها والمستثمر الأجنبي الآن أصبح يتطلع إلى أسرع الاستثمارات مع اكبر ربح بأقصر فترة وهذا لا ينطبق على الاستثمار الصناعي قطعاً.

ثانياً: صناعات متوسطة

يقدر العدد التقريبي لهذه الصناعات بين (١٤–١٧) الف مشروع وعدد عمالتها (١٠–٢٩)× عاملاً وقيمة مكائنها ومعداتها لا تتجاوز (١٠٠,٠٠٠) دينار أي (٣٠٠,٠٠٠)$ منتشرة بين عدة أصناف غذائية، كيمياوية، معدنية، نسيجية و هذا تقسيم لمديرية التنمية الصناعية في وزارة الصناعة و المعادن الجهة المسؤولة إدارياً عن واقع القطاع الخاص العراقي.

في حين يقسم اتحاد الصناعات العراقي التقسيم بشكل آخر و بأكثر من (١٢) صنفاً وتسمى المشاريع المتوسطة وحسب إحصاء اتحاد الصناعات أن عددها يصل إلى (١٤) ألف مشروع وهي نفسها مسجلة لدى مديرية التنمية الصناعية مصنفة بشكل آخر وحسب الأصناف الصناعية الممثلة في مندوبي الاتحاد وكما يلي:

١ – صناعات استخراجي.
٢ –صناعات غذائية.
٣ –صناعات نسيجية.
٤ –صناعات خشبية.
٥ – صناعات ورقية.
٦ – صناعات كيمياوية.
٧ –صناعات إنشائية.
٨ – صناعات معدنية أساسية.
٩ –صناعات معدنية.
١٠ –الصناعات التحويلية.
١١ –صناعة الخدمات الشخصية.
١٢ –صناعات بلاستيكية.

ثالثاً: الصناعات الصغيرة والحرفية والخدمية المسجلة في اتحاد الصناعات:

هناك صناعات صغيرة وحرفية و خدمية مبوبة في اتحاد الصناعات العراقي تعتمد على قلة العمالة وعدد عمالتها من (١–٩) عمال وربما يكون رب العمل وأولاده هم من يسير العملية الإنتاجية.

تتوزع هذه المشاريع في كافة أنحاء العراق ومراكز المدن وهي مجازة من قبل اتحاد الصناعات العراقي وليس لها ذكر في المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم كبير منها منتشر في مناطق سكنية تسد في عملها حاجة المناطق الموجودة فيها مثل أفران الصمون واللوندري وتصليح السيارات وصناعات غذائية بسيطة وورش الخياطة وحياكة البسط وصناعة المخللات وصناعة الراشي والدبس وصناعات بلاستيكية ومطاطية.

يبلغ عدد هذه المشاريع (٣١٢٦) مشروع تستعمل اغلبها تكنولوجية قديمة او حرفية اغلبها غير خاضعة للشروط الصحية والبيئية وحتى المواصفات النوعية قامت على حاجة زمنية وجغرافية مؤقتة لتسد طلبات ربما غير دائمة و تستعمل طرق بدائية في الإنتاج تعتمد بالغالب على مواد أولية محلية أو مواد معادة او قسم منها تنتج مواد مغذية لصناعات أخرى بالأخص قضايا الميكانيك والبلاستك والمطاط منتشرة بشكل كبير في المناطق القديمة من بغداد وربما قسم منها أصبحت مجمعات صناعية عشوائية (الرشيد و رأس القرية) (Clusters).

أهم المعوقات التي تعترض هذه المشاريع:

١– تفتقد هذه المشاريع الى التمويل والحصول على القروض لعدم وجود ضمانات كافية لها لغرض توسيعها وتطويرها كصناعات معتمدة.
٢– ضعف الأسواق التي تستوعب منتجاتها.
٣– غياب التنظيمات الجادة التي تتبناها من اتحادات ومنظمات مهنية.
٤– عدم وجود مراكز تدريب وتطوير لهذه الصناعات وإرشادها نحو تطوير نفسها.

وهناك بعض الصناعات الحرفية بدأت بالتحجم بشكل كبير ولأسباب عدة منها الصياغة الفنية للذهب والفضة بسبب الاستيراد المتزايد من دول الخليج والهند وهجرة العمالة الفنية لهذه الصناعات، وكذلك صناعات شعبية مثل نقوش النحاس في الأسواق الشعبية نتيجة لاستعمال المكائن والبريسات يضاف لذلك صناعة الأحذية بشكل خاص و الجلود عامة لغزو المنتج الصيني الرخيص الثمن.

التشخيص الاستراتيجي في المنظومة الصناعية:

I – القدرات الصناعية: اغلب هذه المشاريع متوقفة عن العمل وبنسب تصل كمعدل توقف إلى (٨٠٪) وكل حسب صناعته وبشكل متفاوت يعتمد على:

أ– نوع الصناعة.
ب– قدرات المنافسة للمنتجات المصدرة من دول الجوار.
جـ– حداثة وتطور مكائن المشروع القائم.
د– درجة اعتماد هذه الصناعات على نسب المواد الأولية المتوفرة محلياً.

يعتمد استمرار عمل هذه المشاريع أيضاً على بعض العوامل الذاتية لدى صاحب المشروع منها مثلاً:

١– ملكية الأرض والمنشآت القائم عليها المشروع.
٢–موقع المشروع وقربه من المدن الكبيرة.
٣– درجة الخدمات المقدمة ومستوى البنى التحتية المتوفرة في المنطقة الصناعية.
ومدى توفر الطاقة والوقود وسرعة الحصول عليها.
٤– درجة الأمان والاستقرار في المنطقة الصناعية.
٥– إمكانية الحصول على العمالة الفنية القريبة من منطقة العمل ومستوى الأجر المدفوع لها.
٦– القيمة المضافة والأرباح المتحققة لهذه المشاريع له دور كبير وقد تعمل هذه المشاريع أحياناً بخسائر، لكن نأمل في استمرار عملها لكي لا تنقطع عن الأسواق وصعوبة عودتها لاحقاً وفي حسابات الكلف الاقتصادية الحقيقية وحسب حجم الاستثمار الموجود في المشروع تعتبر قسماً كبيراً منها خاسرة لولا التراكمات السابقة لدى هذه المشاريع.

التغير في الهيكل: لا يوجد تغير جذري في هذه المشاريع لصعوبة التمويل والمستقبل المجهول للقطاع الصناعي وعدم وجود فكر وإستراتيجية صناعية لدى أصحاب القرار في دعم وتطوير هذا القطاع وربما هناك من يتطلع الى الدخول في استثمارات مع مستثمرين أجانب في الحصول على تكنولوجيا حديثة (واسم تجاري) مع رأسمال كبير لغرض الدخول في الإنتاج الواسع ومنافسة السلع الأجنبية المصدرة من دول الجوار، وفي هذه الحالة يمكن ان تفكر في خلق قيمة مضافة عندما تعمل بطاقات عالية دون توقف.

التصدير: يمكن اعتبار التصدير في حكم المستحال، حيث تغرق السوق العراقية بالسلع والبضائع من دول الجوار ما عدا بعض الصناعات نصف مصنعة مثل الجلود والأصواف الطبيعية وصناعة الراشي والدبس والتمور المعلبة، وبسبب توقف اغلب مشاريع الصناعات الجلدية وغزو الاستيراد الأجنبي لها.

تطور الإنتاجية: هناك صعوبات كبيرة في تطور الإنتاجية منها المكائن القديمة، ضعف تكوين رأسمال، ضعف السيطرة على العمالة ومنها الفنية خاصةً.

الأداء الاجتماعي: هذا موضوع مهم بالنسبة للقطاع الخاص فعمل وتشغيل مصانع القطاع الخاص بحكم انتشارها في عدة مناطق قسم منها حول المدن الكبيرة وبالذات العاصمة بغداد وقسم أصبح وسط المدن يمكن تشغيل هذا القطاع ان يعمل على حل الكثير من هذه المشاكل ويقلل من نسب الفقر البالغة (٢٣٪) وكذلك نسب البطالة.

العمالة: تحاط بغداد على سبيل المثال بمناطق صناعية يتجاوز عددها (٢٥) منطقة صناعية قسم منها عشوائي وقسم آخر نظامي حسب تخطيط مدينة بغداد السابق.

وجود هذه المناطق المجاورة لمناطق السكن وقربها منها يعمل على حل كثير من المشاكل الاجتماعية وذلك للأسباب التالية:

١ – قربها من مناطق العمل وسهولة انتقالها إلى المصانع.
٢ – عدم دفع أجور النقل للوصول الى مناطق العمل وتحميل عبء على المواصلات.
٣ – إيجاد فرص عمل لسكنة هذه المناطق وتجنبها النزول الى المدن الكبيرة وخلق الزحامات والتعرض إلى المشاكل الاجتماعية العديدة.
٤ – وفي هذه الحالة سوف نربي كادراً فنياً صناعياً في هذه المناطق مغذى بالعمالة الفنية وغير الفنية.
٥ – كما ستولد في الوقت نفسه ورش صيانة وتصنيع لهذه المناطق الصناعية تخلق أيضاً فرص عمل لسكنة المنطقة.
٦ – كذلك ستخلق مواقف سيارات وأسطول لنقل المنتجات الصناعية لهذه المناطق إلى الأسواق التجارية والمراكز المهمة وكذلك رفدها بالمواد الأولية ونقلها من المناطق المتعددة في أسواق المواد الأولية.

وبذلك سوف تتطور هذه المناطق وتخلق لها دخول وتسري الموجة الاقتصادية (الكنزية)، وبهذه الطريقة أيضا سوف ترتفع دخول الأفراد للعوائل الفقيرة، حيث يكون الفقر على أشده في هذه المناطق ويبدأ التحسن المعيشي وتقل من مستوى خط الفقر، حيث على أشده في هذه المناطق.

الأداء البيئي: اغلب المناطق التي تقع فيها مشاريع القطاع الخاص الآن غير مطابقة لشروط البيئة والسلامة المهنية حتى المناطق النظامية التي أنشأت قبل أكثر من (٤٠–٥٠) عاماً أصبحت داخل المدن بحكم التوسع لمدينة بغداد وبقية المدن والتفافها حول المدن الصناعية القديمة، أما المناطق الصناعية العشوائية فهي أصلاً غير مشمولة بالخدمات ولا تطبق عليها شروط البيئة بحكم انتشار مصانع وورش صغيرة غير نظامية يضاف لذلك اما فقدان التشريعات او ضعف التشريعات وهو الأهم ضعف سلطة القانون في تطبيق التشريعات البيئية وهنالك تلوث بيئي كبير من الغازات المنبعثة من صهر الرصاص والبطاريات والأنيوم بشكل كبير ومعامل الاسفلت والفلنكوت والماستك يضاف لذلك انتشار واستخدام المولدات الديزل في المناطق الصناعية بشكل كبير نتيجة لضعف تجهيز الطاقة الكهربائية من الدولة.

كما ان استخدام المواد المعادة التصنيع من البلاستيك خاصة وبشكل عشوائي غير نظامي يرفع من مستوى التلوث في البيئة ويؤدي الى انتشار كثير من الأمراض في الجهاز التنفسي وحتى السرطانية، يضاف لذلك ان اغلب المناطق الصناعية غير مشمولة بمنظومة المجاري وحتى المشمولة منها فان مصانعها لا تطبق نظام أحواض الترسيب بل تقذف بفضلاتها في مياه المجاري والأنهار والجداول التي تستعمل للري.

أما النفايات الصلبة فهناك مجمعات سكن عشوائية قرب مناطق الطمر الصحي تقوم هذه المجاميع الساكنة في هذه المناطق بعملية بحث وتفتيش ونبش لتعزل بشكل عشوائي يدوي غير صحي هذه النفايات من البلاستك والمعادن والزجاج لتعتاش عليها ثم تبيعها الى جهات أخرى واغلب هذه الفئات مصابة بأمراض التهاب الكبد الفيروسي وأمراض أخرى غير مشخصة.

الاقتصادي | العدد (2188)السنة الثامنة -الثلاثاء (12) تموز 2011

صناعيون يطالبون بانتخابات حرة وديمقراطية لاتحاد الصناعات العراقي

دعا صناعيون إلى ضرورة اعتماد أسس وآليات ديمقراطية تتلاءم وتتوافق مع طموحات الصناعيين من خلال انتخاب هيئة إدارية جديدة لإتحاد الصناعات العراقي.

وطالبوا في بيان تسلمت (المدى الاقتصادي) نسخة منه انبثاق مجلس ادارة جديد من بين اوساط الصناعيين له الشرعية و القانونية التي تؤهله من ممارسة مسؤولياته بروحية وطنية ومهنية عالية بوصفه احد لبنات المجتمع العراقي و مؤسساته الديمقراطية التي ظهرت الى سوح العمل بعد زوال النظام الدكتاتوري البائد.

وفيما يأتي نص البيان:

بغداد / المدى الاقتصادي

كان الصناعيون و ما زالوا يترقبون بشغف كبير الاعلان عن صدور الاسس و الضوابط المقترحة من لجنة رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ التي يمكن ان تعتمد في انتخابات الاتحادات و النقابات و الجمعيات المهنية و الثقافية بعد ان تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي يمر بها العراق اليوم و بمعزل عن كل المؤثرات السياسية و الطائفية التي يمر بها البلد.

و املنا كبير في ان يتم اقتراح اسس و اليات ديمقراطية تتلاءم و تتوافق مع طموحات الصناعيين.

و لكي يتسنى للاتحاد التهيئة و الاعداد لتلبية الدعوة الى اجراء انتخابات حرة و ديمقراطية ينبثق عنها مجلس ادارة جديد من بين اوساط الصناعيين له الشرعية و القانونية التي تؤهله من ممارسة مسؤولياته بروحية وطنية ومهنية عالية بوصفه احد لبنات المجتمع العراقي ومؤسساته الديمقراطية التي ظهرت الى سوح العمل بعد زوال النظام الدكتاتوري البائد ، ان اللجنة التحضيرية مدعوة لعقد اجتماع موسع للصناعيين يدعوا فيه التهيئة لتشكيل لجان خاصة مهمتها الاعداد للانتخابات وفق الضوابط و الاسس و الآليات التي ستعتمد في المستقبل لكيفية انتخاب اعضاء مجلس ادارة اتحاد الصناعات العراقي، و لطريقة انتخاب مجالس غرف الصناعة في المحافظات ، و كذلك التحضير و الاعداد لانعقاد الهيئة العامة للاتحاد و المؤتمر العام وتحديد صلاحيتهما والآلية المتبعة في كل منهما بما يتلاءم مع الظرف الراهن و بالاستناد الى قانون اتحاد الصناعات العراقي المرقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٢.

و يجري تعميم هذا القرار على منتسبي الاتحاد لغرض المساهمة الفعالة في تهيئة متطلبات الانتخابات العديدة و المتشعبة، وتقديم المقترحات والتعديلات الخاصة بهذا الموضوع الهام و الحيوي في حياة الصناعيين ، و في حاضر و مستقبل الاتحاد.

ويتم الاعلان عن مضمون هذا القرار في الصحف ووسائل الاعلام لغرض مشاركة كافة المحافظات في هذه التظاهرة الانتخابية الديمقراطية.

ان عملية التهيئة و الاعداد للانتخابات تمثل خطوة هامة و ضرورية تقع على عاتق الاتحاد ، ويتطلب خوضها قدرة عالية من التنظيم و الإعداد المسبق لكل مرحلة من المراحل التي تتطلبها عملية الانتخابات.

و انطلاقا من هذا النهج الوطني و الديمقراطي في العمل و من هذه الافكار و التطلعات و الآمال التي يؤمن بها و يعمل على تحقيقها اتحاد الصناعات ستقوم اللجنة التحضيرية بدعوة الصناعيين الى جلسة حوار مفتوحة ليتدارسوا السبل العملية المقترحة و الكفيلة بنجاح الانتخابات ، و في تحديد الآليات الديمقراطية التي يمكن ان تقود الى انتخابات حرة و نزيهة يرضى عنها الجميع.

ان اجراء الانتخابات الديمقراطية بالتأكيد مناسبة طيبة سيتم فيها منح الصناعيون فرصاً متكافئة للإدلاء بآرائهم و التعبير عن طموحاتهم في طريقة اختيار ممثليهم بحرية تامة تقودهم حتماً الى الاطمئنان لمن اختاروه والى من يمثلهم بصدق في المجلس. والأهم من كل ذلك هو قبول مبدأ احترام و اثبات الرأي و قبول و مناقشة الرأي الآخر من اجل التوصل إلى الصيغة الأفضل و الأنضج و الأحسن و إلى التحلي بروح عالية من الوعي لتقبل حالتي الفوز و الخسارة.

و مثل هذه الأجواء الديمقراطية التي المفروض ان يعمل الاتحاد على تهيئتها و توفيرها ، والتي سبق وأن حرم منها الصناعي لعقود طويلة خلت ، حتى كاد ان ينساها في عتمة الانتخابات والاستفتاءات المشبوهة التي كانت تجري في ظل الهيمنة و التظليل ستكون هي السائدة ، وهي الغالبة في جو الانتخابات ، و سيخرج الجميع و هم منتصرون وفائزون ، حيث ان الخاسر منهم رغم خسارته سوف يخرج بعد خوض الانتخابات و قد كسب فعلاً ممثلاً حقيقياً يعبر عن طموحاته و آماله في عمله المهني.

و لابد لنا من القول في هذا المجال بان نتائج الانتخابات، وضمن حدود اجواء الحرية والديمقراطية ستعمل على فضح الانتهازيين والبيروقراطيين الذين تعودوا التسلل الى الاتحاد تحت واجهات عديدة لاستغلاله لمصالحهم الذاتية.. والى نشر الفساد المالي و الاداري بأساليب ملتوية عديدة.

و إننا واثقون هذه المرة من تفويت الفرصة عن بعض طالبي الكراسي و الوجاهة الفارغة من تسلق هذه المنظمة الاقتصادية المهنية و التنموية و الوطنية و من اختراقها و تحويلها الى مكاتب شخصية لإشباع نهمهم المريض في ممارسة السلطة و التسلط و خلق مواقع و مواقف انتهازية ووصولية تسبح بحمدهم و تتقلى المكاسب على حساب بقية الأعضاء الخيرين، بل و على حساب المنظمة بكاملها بل نحن نفكر بقيادة متفانية خالية من الأنانية تتمتع بنكران الذات و العطاء الدائم وذات صوت قوي و مسموع لدى الجهات الحكومية و من ذوي التاريخ الصناعي الناصع له مواقف مميزة في الدفاع عن القطاع الخاص في كل المحافل و الندوات و الورش الاقتصادية و الصناعية خارج و داخل العراق.

ان الصناعيين يؤمنون ان نجاح الانتخابات واختيار الممثلين الحقيقين المؤهلين لقيادته هو امر ضروري في سياق إرساء الشرعية القانونية والاعتبارية لمجلس ادارة جديد يضطلع بمهام قيادة الاتحاد. و يعمل على منح صفحة جديدة أخرى لكل الخيرين ، صفحة ملئها المحبة لجميع الذين يريدون الخير و العمل من اجل بناء اقتصاد وطني متين ومتوازن ، و يدعو جميع الصناعيين في المساهمة الطوعية بإنجاح الانتخابات واختيار ممثليهم بكل حرية.

فليس من المعقول ان تهيئ الظروف القانونية لأجراء انتخابات المجلس النيابي و على مدى دورتين ولا تتوفر الفرصة لإجراء انتخابات ديمقراطية لمجلس ادارة قانوني يتولى ادارة اتحاد الصناعات العراقي.

فمن الضروري ان تتخذ اللجنة المشرفة قراراً يدعو فيه الى دراسة امكانية عقد اجتماع عام للصناعيين و التهيئة لتشكيل لجان نزيهة مهمتها الاعداد للانتخابات وفق ضوابط و الاسس والآليات التي ستعتمد في المستقبل لكيفية انتخاب اعضاء مجلس ادارة اتحاد الصناعات العراقي ولطريقة انتخاب مجالس الغرف الصناعية في المحافظات.

ايها الاخوة الصناعيون لقد وصل واقع القطاع الصناعي الخاص والمختلط الى حالة من التدهور و الضياع لا تطاق و استبحت السوق العراقية بشتى أنواع السلع و البضائع الرديئة في حين تعج معاملنا بالأتربة و الصدأ و تنشل أيدي القوى العاملة من البطالة و العجز ، فلابد من قيادة حكيمة و جريئة لتخطي هذه المرحلة العصيبة و إيصال الصناعة العراقية إلى شاطئ السلام و بمستوى الطموحات التي يتطلع لها كل القطاع الخاص الصناعي والخيرين في هذا البلد.

أن روحية التأجيل للعملية الانتخابية لفترات طويلة بحجج و ذرائع شتى لغرض بناء عشوش وقواعد لبض الطامعين في الاحتفاظ بمراكز في الاتحاد لن تجدي نفعاً فالصناعيون خلال سبع سنوات مضت قد جربوا كل هذه الاساليب و هم اعلم باختيار ممثليهم الحقيقيين.

أعلن في بغداد مؤخراً عن الافتتاح الرسمي لمجلس الأعمال العراقي ـ الامريكي في العراق والذي سيكون امتدادا لعمل غرفة التجارة الاميركية في العراق.

وذكر بيان للهيئة الوطنية للاستثمار تسلمت (المدى الاقتصادي) نسخة منه أن رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي رؤوف الأعرجي بحث مع نائب وزيرة الخارجية الاميركية توماس نايدز والوفد الاقتصادي المرافق له إمكانية دخول المستثمرين الاميركان إلى العراق من خلال هذا المجلس.

الإعلان عن افتتاح مجلس الأعمال العراقي - الأميركي في بغداد

بغداد / المدى الاقتصادي

وقال الأعرجي في مؤتمر صحفي موسع مع عدد من وسائل الإعلام إن هذا اللقاء جاء استمرارا واستكمالا للاجتماع الذي عقد في واشنطن والذي كان برعاية وزيرة الخارجية الاميركية السيدة هيلاري كلنتون ونائبها السيد نايدز لمعرفة التقدم الحاصل في ضوء الاجتماع الأول وللاطلاع على اوضاع العراق عن قرب.

وأكد الأعرجي أن مجلس الأعمال العراقي – الامريكي في العراق والذي سيكون امتدادا لعمل غرفة التجارة الاميركية في العراق سيتعامل بشكل مباشر مع القطاع الخاص العراقي لتشجيع التنمية الاقتصادية في العراق وخاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة كما سيتعامل مع الهيئة الوطنية للاستثمار في جذب المستثمرين للدخول إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وطالب رئيس الهيئة خلال الاجتماع الثنائي مع نائب وزيرة الخارجية الاميركية ومجموعته عددا من المشاريع الحيوية في العراق تكثيف دعم بعض المؤسسات المالية الاميركية تقديم التسهيلات المطلوبة للمستثمرين وبما يساعد في دخولهم بأسرع وقت ممكن خاصة في مجالات السكن والكهرباء والبنى التحتية والتي تكون في الغالب بحاجة للتمويل، الأمر الذي يتوجب فيه طمأنة البنوك الاميركية من قبل مؤسستين حكوميتين مهمة هي بنك الاستيراد والتصدير الاميركي ومؤسسة الاستثمار الاميركية لما وراء البحار.

ولفت إلى الاهتمام الكبير بدعم الجهد الكبير الذي يبذل مع المستثمرين وفي مختلف الاختصاصات وبما يعطيهم الضمان بان استثماراتهم تسير في الاتجاه الصحيح وبان العراق هو المركز الرئيس للاقتصاد في الشرق الأوسط، مؤكدا أن العراق منفتح في مجال الاستثمار على كل دول العالم للحصول على أفضل العروض لكل القطاعات وبإشكال مختلفة للاستثمار وان هناك خارطة استثمارية في كل محافظة من محافظات العراق بالإضافة إلى الخارطة الوطنية.

من جانبه قال نائب وزيرة الخارجية الاميركية توماس نايدز إن الولايات المتحدة الاميركية هي الشريك والصديق الأفضل للعراق وان العراق محظوظ لوجود الكثير من القدرات الدبلوماسية فيه، مؤكدا بأن المرحلة الانتقالية في المجال الدبلوماسي قد بدأت فعلاً وان هذه المرحلة الانتقالية هي التزام كبير للقطاع الخاص في العراق، داعيا الشركات الاميركية لاستغلال الفرص المتاحة في العراق في المجالات المختلفة بالتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص، مؤكدا بأن بذل المزيد من الجهود في هذا المجال من شأنه ان يصنع علاقات متميزة بين البلدين.

إلى ذلك رحب رئيس مجلس الأعمال العراقي – الامريكي بروس لارسن بكل من يرغب من الجانب العراقي بالدخول الى عضوية المجلس والمشاركة بأعماله التي تتمثل بتشجيع الاستثمارات الاميركية في العراق من خلال الحكومتين العراقية والأميركية وصولا الى هدف المجلس بعراق مزدهر اقتصاديا.

هذا وحضر الاجتماعات السفير الامريكي في العراق جيمس جيفري وأعضاء السفارة الاميركية في بغداد، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإعمال العراقية الاميركية.

وعلى صعيد ذي صلة عقدت الهيئة الوطنية للاستثمار منتدى رجال الأعمال الاستثماري العراقي – الإيراني بحضور أكثر من (١٧٠) شركة و رجل أعمال متخصصين من الجانب الإيراني وما يزيد عن المائتين والخمسين شركة ورجل أعمال من الجانب العراقي.

وقال رئيس الوزراء نوري كامل المالكي الذي حضر المنتدى: إن انعقاد هذا اللقاء هو رسالة واضحة تعلن عن بدأ مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية المتكافئة والمتكاملة بين البلدين لاسيما وأن العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية لهما ثقلهما الاقتصادي والإسكاني والعلمي والتأريخي وبما يجعلهم مسؤولين وبشكل كبير عن دعم عملية الاستقرار والأمن في المنطقة.

ودعا المالكي رجال الأعمال العراقيين والإيرانيين والهيئة الوطنية للاستثمار بضرورة الإسراع في اغتنام فرص التعاون التي يمكن أن تنشئ عن هذا اللقاء، موضحاً أن البيئة الاستثمارية في العراق أصبحت مناسبة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تضمن للمستثمر و الشركات سلامة العمل و النجاح و الكسب المشروع مع الاستمرار بتقديم التعديلات القانونية و التشريعية اللازمة لضمان سير عملية الأعمار ودخول الشركات.

من جانبه أعلن رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الأعرجي خلال المنتدى عن (١١) محوراً اقتصاديا للتعاون المشترك بين البلدين وفي قطاعات مختلفة توزعت بين (الكهرباء، السكن، الصناعة، السياحة.. وغيرها)، مؤكداً أن هذا المنتدى سيكون بداية لعلاقة متميزة وكبيرة بين البلدين وعلى المستويين الخاص و الشراكة الاستثمارية.

وأوضح الأعرجي أن الهيئة قدمت الخيارات المتوفرة لأشكال الاستثمار في العراق أمام الشركات ورجال الأعمال الإيرانيين والمتمثلة بالمشاركة مع القطاع الخاص أو مع القطاع العام أو الاستثمار المباشر أو التعاون على أساس تجهيز المواد.

وبين أن السنوات القليلة المقبلة ستشهد شراكات استثمارية مختلفة بين العراق و الشركات المتخصصة في إيران ودعا إلى ضرورة إلى استغلال تلك الفرص بما يسهم في بناء شراكات جادة لكل القطاعات.

إلى ذلك توقع رئيس الهيئة العليا لتطوير العلاقات الاقتصادية الإيرانية – العراقية حسن كاظمي قمي أن يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العالم الحالي إلى ٢٠ مليار دولار بعد ما سجل العام الماضي ٦ مليار دولار، مؤكدا أن هذه الزيادة هي نتيجة لتطور العلاقات بين البلدين وفي مقدمتها العلاقات الاقتصادية.

وأعرب قمي عن استعداد بلاده لدعم وتشجيع القطاع الخاص الإيراني للدخول إلى السوق العراقية وخلق شراكات استثمارية مع نظيره العراقي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها تشييد محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة ٥٠٠٠ ميغاواط وبناء الوحدات السكنية وتطوير وتأهيل مؤسسات القطاع الصناعي والنفطي والزراعي.

وكان رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية جعفر الحمداني قد أكد في كلمته أن هذا المنتدى هو فرصة كبيرة للشركات العراقية لكي تبرم اتفاقات مع نظيرتها الإيرانية وتهيئ الظروف المناسبة لإنجاحها لتكون شراكات إستراتيجية لاسيما وان الشركات الإيرانية استطاعت أن تنجز الكثير من المشاريع على مستوى الجمهورية الإسلامية ودول إقليمية وعالمية.

من جانبه دعا رئيس مجلس الاعمال الوطني العراقي السيد إبراهيم البغدادي الى تأسيس مجلس أعمال عراقي – ايراني مشترك ليتولى عملية دعم ورعاية القطاع الخاص في الاستثمار في كلا البلدين اسوة بباقي المجالس المشتركة مع البلدان الصديقة، مشدداً على رغبة المجلس الذي يضم نخبة من رجال الأعمال في العراق بالتعاون مع الشركات الايرانية بأشكال استثمارية مختلفة وبكل القطاعات الاقتصادية سواء كان على أساس التعاون طويل المدى أو أي نوع من الشراكات الاخرى.

وشهد اليوم الأول و الثاني من أعمال المنتدى تنظيم ورش عمل مثلت (١١) محوراً تناولت أبرز القطاعات المهمة ذات الأهتمام المشترك بين الجانبين، حيث عقدت تلك الورش بحضور ممثلين عن القطاعين الخاص و العام في كلا البلدين عن كل قطاع.

كما اختتمت أعمال المنتدى في اليوم الثاني لانعقاده بالإعلان عن البيان الختامي الذي أكد بأن هنالك عدة مذكرات تفاهم قد تم الاتفاق عليها بين الجانبين وفي مختلف القطاعات وستكون هناك مراجعة وتقييم لهذه المذكرات وسيكون التقييم من تاريخ الانتهاء من هذا المنتدى وعلى مرحلتين الأولى بعد ثلاثة أشهر و الثانية نهاية هذا العام وبذلك سيقف الجانبان على المذكرات التي تم تنفيذها و المذكرات التي هي قيد الانجاز او التي لم تنفذ للوقوف على الأسباب والمعوقات التي حالت دون تنفيذها

وأضاف البيان انه من المؤمل عقد مؤتمر استثماري في عاصمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية طهران خلال شهر نيسان أو أيار من العام المقبل والذي سيكون مكملاً لما خرج به هذا المنتدى من توصيات وإنجازات.

أخيرا و بعد ثلاث سنوات، من المحتمل ان تعطي صفقة الغاز الطبيعي بين شركتي (شل – متسوبيشي) من جهة والعراق من جهة أخرى ثمراتها. وفي عام 2008 وقعت شركة شل الهولندية اتفاقية أولية مع وزارة النفط العراقية لتطوير الغاز المنتج من حقول البترول في البصرة. فيما بعد شاركت شركة متسوبيشي كشريك ثانوي ، حيث شملت المحادثات القضايا القانونية والإجرائية و التشغيلية، قد ينتهي كل ذلك أخيرا و يتحول تطوير موارد الغاز الطبيعي في العراق الى حقيقة ملموسة.

ثمار صفقة الغاز الطبيعي بين العراق و شل

ترجمة / عبدالخالق علي

في ١٩ حزيران ٢٠١١، ذكرت مصادر بان شركتي شل و ميتسوبيشي قد بدأت أخيرا ببعض الأعمال التمهيدية في محافظة البصرة. وقالت وكالة اخبار بلومبرج بان شركة شل أنهت مسحا جغرافيا للمجرى المائي لشط العرب الذي يعتبر المنفذ العراقي الى الخليج العربي. في تموز كان المفترض ان يتم نصب ١٥ بئرا إنتاجيا و خط أنابيب في حقل مجنون النفطي الذي تم توقيع عقد لتطويره مع شركة بتروناس الماليزية عام ٢٠٠٩. كذلك فان الشركة تخطط لبناء رصيف في المجرى المائي للمساعدة في جلب التجهيزات و لترقية محطات التفريغ و بناء مصنع تجهيز في المحافظة. هذا هو أول عمل قامت به شركة شل في البصرة من اجل مشروعها للغاز. مع ذلك لم تتوصل وزارة النفط الى اتفاق نهائي حتى الآن، و النتيجة ان حوالي ٧٠٠ قدم مكعب من الغاز تتطاير في اليوم الواحد خلال إنتاج النفط من حقول البصرة.

وكانت شركة شل و فيما بعد ميتسوبيشي تجري محادثات مع الحكومة العراقية حول هذه الصفقة منذ ٢٠٠٨، الا انها دخلت في سلسلة لا تنتهي من المشاكل. في هذا العام كررت وزارة النفط القول بانها تقترب من إيجاد حلول لهذه القضايا، لكن ليست هناك اتفاقيات حتى الآن. في نهاية كانون الثاني، حيث قال وكيل وزير النفط احمد الشماع ان الطرفين مازالا يناقشان التفاصيل، الا ان الأجزاء الصعبة قد وجدت حلولا لها. في الشهر التالي قيل ان هناك عوائق قانونية و دستورية تقف في طريق الصفقة. و قال وكيل وزير النفط بان القوانين القديمة تسمح للحكومة بتصدير الغاز فقط. لذا يجب تغيير هذه القوانين من اجل دفع الأمور للأمام.

في آذار، أخبرت لجنة النفط و الغاز البرلمانية وزارة النفط بانها بحاجة الى مراجعة اقتصاديات الخطة. ثم في نهاية الشهر ادعت الحكومة بانها تغلبت على العوائق. تم إيجاد حل لقضية الصادرات عندما وافقت شركتا شل وميتسوبيشي على السماح لهيئة تسويق النفط الحكومية بتداول هذه المسالة. ذلك الإعلان جرت مخالفته في نيسان عندما ظهرت المشاكل القانونية مرة أخرى، لكن بعد ذلك أعلن عن مسودة عقد في مايس و الذي كان من المؤمل إكماله خلال أسبوع. في نفس ذلك الشهر، ادعت الحكومة بانها ستقوم بتطوير غاز البصرة سواء تم حل الخلافات مع شل و ميتسوبيشي ام لا، ثم هددت كلتا الشركتين بان عليهما اما توقيع عقد فورا او الانسحاب. ثم فجأة في حزيران كان كل شيء يتراجع. كل ذلك يدل على عدم إمكانية الوثوق بتصريحات وزارة النفط الخاصة بإيجاد الحلول، فقد ادعت كثيرا بان الحل قريب لكن للأسف لم يحصل شيء. استمر ذلك لمدة ثلاث سنوات متتالية، حتى انها تجرأت على تهديد الشركتين بإلغاء العقد اذا لم توافقا على كل مطالب بغداد.

في حالة إكمال العقد فانه سيكون خطوة كبيرة تجاه تطوير الغاز الطبيعي للعراق. سيتم منح الشركتين عقدا لمدة عشرين عاما لتجميع الغاز المنتج من حقول مجنون و الرميلة و غرب القرنة ١ و الزبير. يمكن توفير ٣ مليارات قدم مكعب من الغاز خلال ٦-٧ سنوات اذا ما قامت شركات أجنبية أخرى بتطوير هذه الحقول. اغلب هذه الكميات سوف يستخدم لمصانع الطاقة في البلاد بالإضافة الى التصدير.

و يأمل العراق ان يصبح مصدرا كبيرا للطاقة في منطقة شرق آسيا، و مستقبلا في أوروبا. صفقة حزيران ٢٠١٠ يمكن ان تساوي ١٢،٥ مليار دولار، و مع هذا المقدار الكبير و المهم من المال فمن العجيب ان لا يحصل شيء كبير حتى الآن. من المعروف عن العراق انه غالبا ما يضيّع كل المواعيد النهائية المهمة التي يتفق عليها.

ويمتلك العراق بعضا من اكبر احتياطي الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط، الا انه لا يستخدمها. في عام ٢٠١٠ تمت المزايدة بنجاح على ثلاثة حقول للغاز، الا ان صفقة شل – ميتسوبيشي ستكون اكبر مهما كانت الأسباب، فلم يتبين منها شيء، و لم تتمكن وزارة النفط من إكمال المفاوضات. ففي كل شهر تدّعي بأنها حققت تقدما لكن دون نتائج تذكر.

نأمل ان يتجه كل هذا الى نهاية ناجحة بعد ان بدأت شركة شل بتطوير بعض البنى التحتية الضرورية في البصرة، والا فان الغاز سيستمر بالضياع و تكليف البلاد ملايين الدولارات على شكل عائدات ضائعة و وقود يمكن استخدامه في مصانع الطاقة الكهربائية.

عن / أفكار عن العراق

الخصخصة في الاقتصاد الألماني

إياد مهدي عباس

تشهد العلاقات الاقتصادية بين العراق و ألمانيا انتعاشا كبيرا حسب وزارة التجارة الألمانية التي أكدت على تجاوز حجم التجارة بين البلدين مستوى ١،٥ مليار يورو.

ولقد ازداد حجم الصادرات الألمانية الى العراق والتي تغلب عليها الآلات والسيارات والسلع الكهربائية والكيماويات والصلب بنسبة ٥٤ بالمئة العام الماضي إلى ٩٢٦ مليون يورو في حين تضاعفت تقريبا الواردات التي تكاد تقتصر على النفط لتصل إلى ١٦٠ مليون يورو.

وبمناسبة الحديث عن الاقتصاد الألماني يمكننا ان نستفيد من التجربة الألمانية ومن معالجاتها للمعوقات التي واجهتها في بداية مشوارها بعد انهيار النظام الاشتراكي في ألمانيا الشرقية قبل أكثر من عشرين عاما وطرحت حينها إلى الواجهة قضية إعادة هيكلة اقتصادها وضرورة تحويله إلى اقتصاد السوق في إطار مهمة تاريخية غير مسبوقة تطلب انجازها حلولا غير مسبوقة ومثيرة للجدل أيضا.

في خريف عام ١٩٨٩ حدث ما لم يكن بالحسبان. فجأة ودون سابق إنذار انهار جدار برلين الشهير معلنا نهاية حقبة تاريخية بكاملها سادت خلالها الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي. ولم تمض سوى شهور قليلة حتى سقطت نظم كانت تبدو راسخة ومن بينها نظام جمهورية ألمانيا الديمقراطية -ألمانيا الشرقية- التي سرعان ما انضمت إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية رسميا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. غير أن الفرحة بنهاية أربعة عقود من التقسيم لم تغطِ على حالة القلق نتيجة التحديات الضخمة التي واجهت عملية توحيد شطري البلاد.

تطورات سريعة وتركة ثقيلة

سقوط جدار برلين فتح الباب على مصراعيه أمام هجرة واسعة النطاق من الشرق إلى الغرب بسبب الفارق في مستوى المعيشة. وأصبحت مناطق كثيرة في شرق البلاد تواجه نزيفا بشريا هدد بانهيار كل الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ووضع حكومة المستشار الأسبق ومهندس الوحدة الألمانية "هيلموت كول" في موقف لا يحسد عليه. ولم يكن هناك بديل سوى اتخاذ إجراءات عاجلة تتناسب مع سرعة التطورات. وبعد إجراء أول انتخابات حرة في ألمانيا الشرقية مهدت حكومتا البلدين للوحدة السياسية عبر الاتفاق على إقامة الاتحاد النقدي والاقتصادي بينهما. ولعل أهم ما جاء في هذا الاتفاق هو اعتماد عملة ألمانيا الغربية "المارك الألماني" في الأول من تموز/يوليو ١٩٩٠ كبديل للمارك الشرقي في المناطق الشرقية. هذه الخطوة التي كانت تهدف إلى طمأنة المواطنين في الجزء الشرقي وتحفيزهم على البقاء في مناطق سكناهم، كشفت وبضربة واحدة اقتصاد ألمانيا الشرقية المنغلق حتى ذلك الحين للمنافسة الخارجية بكل صورها. ووجدت المؤسسات الحكومية نفسها في ظروف جديدة لم تكن مستعدة لها. فقد دخلت هذه الشركات، التي كانت تعتمد عادة على دعم الدولة، في معركة خاسرة سلفا تتمثل في المنافسة المفتوحة مع شركات ألمانية غربية وعالمية أخرى متقدمة عليها بكل المقاييس. كما أدت التغيرات السياسية المتسارعة في الاتحاد السوفيتي سابقا والدول الاشتراكية الأخرى إلى انهيار الأسواق التقليدية لمنتجات ألمانيا الشرقية. وإزاء هذا الوضع المعقد وغير المسبوق لجأت الجهات المعنية إلى إجراءات جذرية للانتقال السريع إلى اقتصاد السوق عنوانها الأبرز هو الخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات العامة في الجزء الشرقي من البلاد.

هيئة للخصخصة على شكل شركة قابضة

كان اقتصاد ألمانيا الشرقية يخضع لسيطرة كاملة للدولة تمتد من مصانع الحديد والصلب وتصل إلى محلات الحلاقة. وكان العمود الفقري للاقتصاد الاشتراكي يتألف من قرابة ٢٢٠ مجمعا عملاقا تنشط في مختلف الفروع الصناعية والتجارية وقطاعي البناء والخدمات وتضم نحو ١٣ ألف مصنع ومنشأة، إضافة إلى ١٧ ألف من محلات التجارة والمطاعم والفنادق وكذلك ٢،٤ مليون هكتار من أراضي التعاونيات ومزارع الدولة. وكانت هذه المؤسسات التي كان عدد العاملين فيها يربو على أربعة ملايين شخص، تعاني من مشاكل جمة، أهمها فائض في العمالة قُدر بـ ١٥٪ وقدم وتهالك معداتها وآلاتها الإنتاجية والتدني المريع في إنتاجيتها التي لم تزد عن ٣٠٪ بالمقارنة مع قريناتها الغربية. وكانت جميعها تقريبا تعمل بخسائر وتعتمد بهذا القدر او ذاك على دعم الموازنة العامة والذي بلغ في عام ١٩٨٩ أكثر من ١٢٠ مليار مارك شرقي. وأمام هذه الإرث الثقيل طرح السؤال نفسه بقوة: ماذا نفعل بكل هذه المؤسسات؟ والأهم من ذلك ما هو مصير الجيش الجرار الذي يعمل فيها؟.

ولحل هذه المعضلة تم أولا استحداث وكالة حكومية شُكلت بناء على قانون خاص بها. وقد سُميت هذه الوكالة بهيئة إدارة الملكية العامة(Treuhand). وسرعان ما أحيل القطاع العام في ألمانيا الشرقية برمته إلى هذه الوكالة التي أصبحت أكبر شركة قابضة في العالم. وقد لخصت "بريغيت بروييل" رئيسة الهيئة للفترة ١٩٩١-١٩٩٤ أولويات عمل هذه الوكالة الحكومية على النحو التالي: أولا خصخصة المؤسسات العامة عبر إتباع كل الطرق المعروفة لذلك، وثانيا محاولة إعادة هيكلتها وإنقاذها ومساعدتها على الوقوف على قدميها. وإذا تعذر ذلك فإن البديل المتبقي هو التصفية والإغلاق مع مراعاة الجوانب الاجتماعية. وقد تولت هيئة الخصخصة مهمة تاريخية بالفعل من حيث حجمها وتعقيداتها والسرعة المطلوبة لتنفيذها، لاسيما وأنها كانت تجري في ظل الانتقال من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق ووسط صراعات وتناقضات اجتماعية وسياسية حادة.

ولكي تتمكن هيئة الخصخصة من تنفيذ مهامها فقد كفل لها قانون تأسيسها استقلالية كبيرة في اتخاذ القرار. كما تم توسيع طاقمها ليبلغ ٣٠٠٠ موظف كانوا يعملون في المقر الرئيسي في برلين وفي فروعها في المحافظات الشرقية الخمسة عشر آنذاك. وكانت قيادة الهيئة وفروعها تتألف عادة من رجال أعمال وسياسيين لهم خبرة طويلة في إدارة البنوك والأعمال وفي إعادة هيكلة الشركات والمجموعات الاقتصادية. وفيما كان الجزء الأكبر من الأعضاء القياديين من ألمانيا الغربية، استعانت الهيئة أيضا بعدد من المدراء الشرقيين السابقين ولكن كمستشارين.

وعلى الرغم من اتخاذ الهيئة لإجراءات مثيرة للجدل، إلا أن قراراتها كانت تأتي بعد التنسيق مع ممثلي جهات رسمية وشعبية عديدة ومن بينها النقابات. ومع ذلك أقدمت هيئة الخصخصة على تصفية وإغلاق الكثير من الشركات الحكومية التي أحجم المستثمرون ولأسباب عديدة عن شرائها. وقد ساهم ذلك في رفع معدلات البطالة إلى مستويات خطيرة بلغت في عام ١٩٩٢ قرابة ١٥٪.

إلا أن هذا الارتفاع الكبير في البطالة لم يؤدِ إلى اضطرابات اجتماعية خطيرة. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تطبيق جملة من الإجراءات الرامية للحد من الآثار الاجتماعية السلبية للخصخصة، وفي مقدمتها دفع إعانات للعاطلين عن العمل. وعلاوة على ذلك مولت الدولة مشاريع كثيرة للتشغيل استوعبت عددا لا باس به من ذوي التأهيل العالي. ولكن هذه المشاريع كانت مؤقتة وتهدف إلى تهيئة هؤلاء للانخراط بسوق العمل. كما أطلقت الدولة برنامجا ضخما لإعادة تأهيل العاطلين عن العمل وتزويدهم بمعارف نظرية وعملية في شتى المجالات. وبالفعل فقد شارك مئات الآلاف في دورات تدريبية في الكومبيوتر والمحاسبة واللغات والتمريض والحدادة والنجارة والسياقة ومجالات أخرى لا حصر لها. وعلاوة على أهميتها في تحسين فرص المتدربين في سوق العمل فقد أدى الطلب المتزايد على الدورات التأهيلية إلى تأسيس الآلاف من المعاهد والمدارس المتخصصة والتي وفرت بدورها فرص عمل كثيرة. وأخيرا وليس أخرا فقد ساهمت أشكال الدعم المتعددة للاستثمار في الجزء الشرقي، وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة ساعدت في امتصاص جزء من البطالة. وبهذه الطريقة تمكن ٨٠ في المائة من العمال المسرحين من المؤسسات الخاضعة للهيئة من الحصول على عمل جديد.

اقتصاد شرق ألمانيا اليوم

إلى جانب الخصخصة وتسريع الانتقال إلى اقتصاد السوق اعتمدت الحكومة الألمانية برامج للنهوض بأوضاع الجزء الشرقي من البلاد. فبعد أن كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في شرق ألمانيا في عام الوحدة الألمانية ١٩٩١ لا يزيد عن ٤٥ ٪ بالمقارنة مع غرب البلاد، ارتفع هذه المؤشر في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٣٪. وخلال نفس الفترة ارتفع متوسط الأجور من ٥٨ ٪ إلى ٨٣٪. وهو بطبيعة الحال تقدم واضح لم يكن ليتحقق لولا النجاح السريع في إصلاح النظام الاقتصادي.

وعموما يمكن القول إن سر نجاح تجربة الخصخصة في ألمانيا الشرقية يكمن بالدرجة الأولى في توفر الإرادة السياسية وفي مراعاة الجوانب الاجتماعية وفي وجود اقتصاد قوي قادر على تحمل تبعاتها. وبالتأكيد فإن دروس هذه التجربة يمكن الاستفادة منها في دول أخرى تواجه مهمات مشابهة كالعراق مع مراعاة الفرق الشاسع في الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين البلدين.

الاقتصادي | العدد (2188) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تموز 2011

المرصد الاقتصادي

أزمة السكن وغلاء الإيجار.. ظاهرة استعصت على أصحاب القرار!

لعلها الأزمة الأكثر بروزاً وتفاقماً، أزمة السكن التي عجزت الحكومات المتعاقبة على الإتيان بحل ناجع لها.

الإحصائيات تتحدث عن حاجة تقدر بأكثر من ٣ ملايين وحدة سكنية وربما تتفاقم إن لم تعمل الحكومة على تنفيذ خطط كفيلة بإيجاد الحلول الممكنة.

ومابين التملك الذي يعد حلماً للفرد العراقي وبين مشكلة الإيجارات المرتفعة التي تعادل راتب الموظف البسيط، هناك كثير من العوائل المهددة بالضياع والتشرد بسبب عدم امتلاكها عقارا تسكن فيه، أو عدم الحصول على بيت للإيجار لارتفاع بدلات الإيجار والتي أصبحت تقترب من أرقام خيالية.

(وكالة أنباء الإعلام العراقي) استطلعت آراء شرائح مجتمعية بهذا الخصوص:

يقول المواطن عمار فداوي: أنا أستغرب لحال الكثير من الناس إذ كيف يستطيعون شراء سكن في هذه الظروف وما يدخل لهم من واردات لا يفوق عما يدخل ألينا، بل أن هناك من نجده يستأجر سكنا ثمنه يفوق (٦٠٠ ألف دينار) ما يولد دافعا لدى المؤجرين كي يرفعوا إيجارات السكن، وبالتالي تقع هذه المشكلة علينا نحن أصحاب الدخل المنخفض، فأحياناً يرغمنا هؤلاء على الدفع أو ترك السكن لنعود مرة أخرى إلى حلقة مفرغة في البحث عما يناسبنا.

اما المواطن علي حسين موظف حكومي فيحدثنا بالقول "تجاوزت الخمسين ولي أربعة أبناء ومازلت لا استطيع امتلاك سكن خاص لهم يحميهم من عواصف الأيام وقسوتها، فقد قضيت حياتي أعمل لكي أوفر ثمن الإيجار الذي أدفعه لمالك السكن وها هي الإيجارات في تصاعد مستمر وبدون توقف، وانا لست الوحيد الذي يعاني من هذه المشكلة بل أن غالبية المواطنين يعانون ونحن لا نستطيع ولن نستطيع توفير أي مبلغ، الغلاء فاحش والمتطلبات والالتزامات تتكاثر بل تتفاقم إلى حد خطير، كنا نتأمل من الجهات المعنية بوضع حلول لما نعانيه، فهل سيأتي اليوم الذي نتخلص فيه من الإيجارات؟؟ أم انه حلم فقط!.

اما سعيد الدبيسي وهو موظف فيقول "بين الحلم والحقيقة ثمة أمل زرعته الحكومة والذي يقضي إجراؤها بالإيعاز إلى كافة الوزارات بمعرفة من لا يملك سكنا من موظفيها والسعي إلى توفيره عن طريق الشقق التي سيشيدها الاستثمار الذي سمعنا عنه على لسان رئيس الحكومة من خلال تشييد اكثر من مليون وحدة سكنية وبدأت الإجراءات الأولية بإحصاء موظفي الوزارات الراغبين بشراء وحدات سكنية بمساحة (١٠٠) م٢ يصل سعرها إلى (٦٠) مليون دينار يدفع ربع ثمنها مقدما ويقسط الباقي على سنوات. ومع تعليمات حكومية ستصدر لاحقا نتمنى أن يتحقق هذا الحلم الذي يراه بعض زملائنا سرابا يحسبه الظمآن ماء فيما نتعلق به نحن من تجاوز (٤٠) عاما من عمره كبارقة أمل بعد صبر طويل وهو ليس بالأمر العسير فهنالك الكثير من الدول الفقيرة والغنية لجأت إلى مشاريع البناء بالاستثمار على أن يقسط التسديد على مراحل عدة وهو أسلوب اقتصادي ناجح يخفف من معاناة الناس في استملاك السكن وكذلك يسهل عملية الدفع ويعود على المستثمر بالأموال والأرباح الطائلة بمشاريع لن تبور كما تفتح صفحة عمرانية للبلد ومظهرا جميلا للمدينة، وفي جميع المحافظات، و لو قدر لهذه المشاريع ان تقام حقا فستقضي على ازمة السكن بمرور الايام وزيادة المشاريع الناجحة لحل المشاكل المزمنة.

ويضيف المواطن علاء جميل هناك كثير من العوائل المهددة بالضياع والتشرد نتيجة عدم امتلاكها بيتا وعدم الحصول على بيت للايجار لارتقاء هذا الايجار الذي اصبح يقترب من ارقام خيالية.

وتساءل.. أما آن الأوان لبحث هذا الموضوع بشكل جدي ووضع الحلول المناسبة والتي لا تضر بكل الأطراف وجعل عملية الإيجار تخضع لضوابط يتم وفقها تثمين الدار واحتساب نسبة معقولة من بدل الإيجار؟.. أما آن الأوان لتوزيع قطع ارض على العوائل التي لا تمتلك دارا ولن تمتلك دارا إلا إذا تبنت الحكومة هذا الموضوع؟.

بدورة يحمّل المواطن عليوي الهندي الجهات المعنية مسؤولية الزيادة الحاصلة في ثمن الإيجارات و هذا الغلاء الذي بسببه لا نستطيع توفير أي مبلغ لشراء ارض سكنية صغيرة او مسكن لأبنائنا، فحياتنا في بلادنا غير مضمونة وكل يوم في حال والذي لا يملك سكنا لا يملك وطنا.. نحلم بوطن يلمنا حتى لو لم نشبع بطوننا ونملا جيوبنا.

يفسر لنا المحامي ظافر حميد البصام. هذه الظاهرة بالقول "الاقتصاد الضعيف هو الذي يؤدي إلى ارتفاع الإيجارات وأسعار العقارات، ويزيد فقدان الوظائف إذ يلعب دورا رئيسيا في ديناميت الأسرة، ما أدى إلى أن يكون هناك عدة عوائل تعيش تحت سقف واحد وهذا بدوره حالة غير صحية وما هي إلا دليل على تدني مستوى الفرد المعيشي وزيادة نسبة المتضررين فهناك الكثير من الأسر التي تعيش مع الأقارب والآباء يعيشون مع أبنائهم المتزوجين، وهناك اسر تعيش مع غرباء.

اقتصاديات

اتفاقيات الصندوق والبنك الدوليين.. الى أين؟

■ عباس الغالبي

تمثل اتفاقيات صندوق النقد والبنك الدوليين ظاهرة لها انعكاساتها على عمليات الاصلاح الاقتصادي المرتقبة في العراق، إلا انها وبعد مضي اكثر من سبع سنين، ما الذي تحقق، والى أين تسير هذه الاتفاقيات التي حققت ردود افعال بين مؤيدة ومعارضة منتقدة واخرى تقف على الوسط.

وفي واقع الحال قد جرت تهيئة لتصحيح اسعار المنتجات النفطية قبل ان يحل اتفاق مع صندوق النقد الدولي و لكن صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانشاء و التعمير كانا حاضرين في العراق منذ ٢٠٠٣ و صندوق النقد الدولي هو الذي اقترح مسودة قانون المصارف و مسودة قانون البنك المركزي التي صدرت عن سلطة الائتلاف الموحدة فيما بعد و لكن سلطة الائتلاف هي من روجت و ضغطت بأتجاه تصحيح اسعار المنتجات النفطية.

ومن جملة المبادئ المتعارف عليها في نظام الاقتصاد الحر هو توفير المنافسة الكاملة و التصرف الامثل في الموارد الاقتصادية و بالتالي يجب ان تكون التكاليف حقيقية و الاسعار معبرة عن تلك التكاليف و بما ان اسعار المنتجات النفطية في العراق ادنى بكثير من مستوياتها في العالم فهذا يعني بحسب رأيهم وجود اساءة للتصرف بالموارد الاقتصادية لان جميع المنشآت و الوحدات الاقتصادية التي سوف تستخدم المنتجات النفطية تكون تكاليفها غير حقيقية و بالتالي تتخذ قرارات اقتصادية غير حقيقية.

> العراق عندما كانت اسعار النفط منخفضة كان اقدر على التنافس مع الخارج مما هو عليه الان بمعنى انه كان يستطييع انتاج سلع اكثر مما هو عليه الان و بالتالي انخفضت القدرة التنافسية النسبية للعراق بتصحيح اسعار منتجات النفط

وفي ثمانينات القرن الماضي فأن الذين كانوا يعملون على دراسات الجدوى كانوا ينصحون بتصحيح الاسعار حسابياً بمعنى انك تجري تصحيحاً مالياً و تظهر في الكشوفات المبالغ التي تدفع بموجب الاسعار لكن التحليل الاقتصادي يقتضي استبدال هذه المنظومة من الاسعار المحددة ادارياً بمنظومة اسعار حقيقية، و كنا في ذلك الوقت نعتمد مبدأ الاسعار الدولية للسلع المتاجر بها و من جملتها المنتجات النفطية فمن ناحية الاقتصاد الحر ينبغي ان تكون الاسعار صحيحة بمعنى ان تكون منسجمة مع المستويات الدولية لنفس السلع لكن من جهة اخرى وفرة الطاقة و رخص اسعارها هي الميزة الاقتصادية النسبية للعراق فعندما صححت اسعار المنتجات النفطية التي انعكست على تكاليف الطاقة و اصبحت تكاليف الطاقة مرتفعة فقد العراق هذه الميزة الاقتصادية النسبية دون تعويضها بميزة اخرى بديلة، فأضافةً الى تخلف انتاجية العمل الذي هو انعكاس للتخلف التقني و الاداري، العراق عندما كانت اسعار النفط منخفضة كان اقدر على التنافس مع الخارج مما هو عليه الان بمعنى انه كان يستطيع انتاج سلع اكثر مما هو عليه الان و بالتالي انخفضت القدرة التنافسية النسبية للعراق بتصحيح اسعار منتجات النفط.

ومن هنا فأن الاصلاح الذي فرضه صندوق النقد على العراق كانت بواعثه من هذا الانخفاض في قدرة العراق التنافسية، ولكن هذا الالزام لم يحقق الاهداف المتوخاة من جدلية اتفاقيات العراق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، بل مازالت قدرة العراق ضعيفة بسبب عدم امتلاك العراق للميزة المعيارية لحيثيات وفضاءات اقتصاد السوق بسبب غياب السياسات الاقتصادية الواضحة القادرة على التعاطي ووضع العلاجات الناجعة للاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | التصحيح اللغوي: مصطفى محمد حامد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف | الاخراج الفني: ديار خالد

الاقتصادي

طبعت بمطابع مؤسسة دار الصباح للإعلام والثقافة والفنون